



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان :

رقمنة النظام الجبائي ودوره في دعم الرقابة الجبائية

دراسة حالة: مركز الضرائب لولاية ورقلة

من إعداد الطلبة :

➤ مرابطي أماني

➤ العربي سهام

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2026/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/دشاش عبد القادر (أستاذ التعليم العالي) رئيسا

أ.د/لحيمر سارة (أستاذ التعليم العالي) مشرفا وقررا

أ.د/بضياف أحمد (أستاذ التعليم العالي) مناقشا

السنة الجامعية : 2026/2025



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان :

رقمنة النظام الجبائي ودوره في دعم الرقابة الجبائية

دراسة حالة: مركز الضرائب لولاية ورقلة

من إعداد الطلبة :

➤ مرابطي أماني

➤ العربي سهام

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2026/05/23

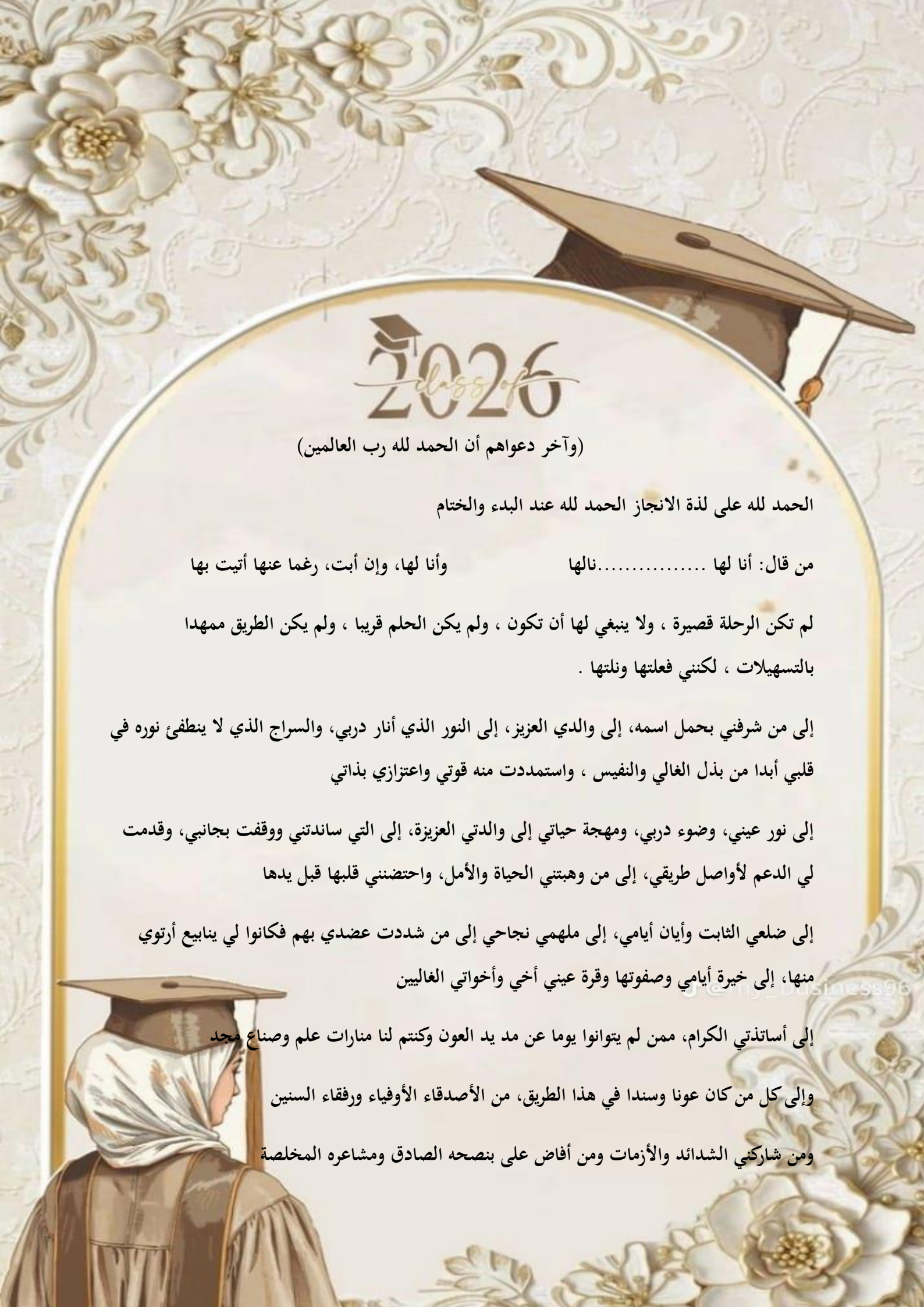
أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د/دشاش عبد القادر (أستاذ التعليم العالي) رئيسا

أ.د/لحيمر سارة (أستاذ التعليم العالي) مشرفا وقررا

أ.د/بضياف أحمد (أستاذ التعليم العالي) مناقشا

السنة الجامعية : 2026/2025



2026

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

الحمد لله على لذة الانجاز الحمد لله عند البدء والختام

من قال: أنا لها نالها وأنا لها، وإن أبت، رغما عنها أتيت بها

لم تكن الرحلة قصيرة ، ولا ينبغي لها أن تكون ، ولم يكن الحلم قريبا ، ولم يكن الطريق ممهدا
بالتسهيلات ، لكنني فعلتها ونلتها .

إلى من شرفني بحمل اسمه، إلى والدي العزيز، إلى النور الذي أنار دربي، والسراج الذي لا ينطفئ نوره في
قلبي أبدا من بذل الغالي والنفيس ، واستمددت منه قوتي واعتزازي بذاتي

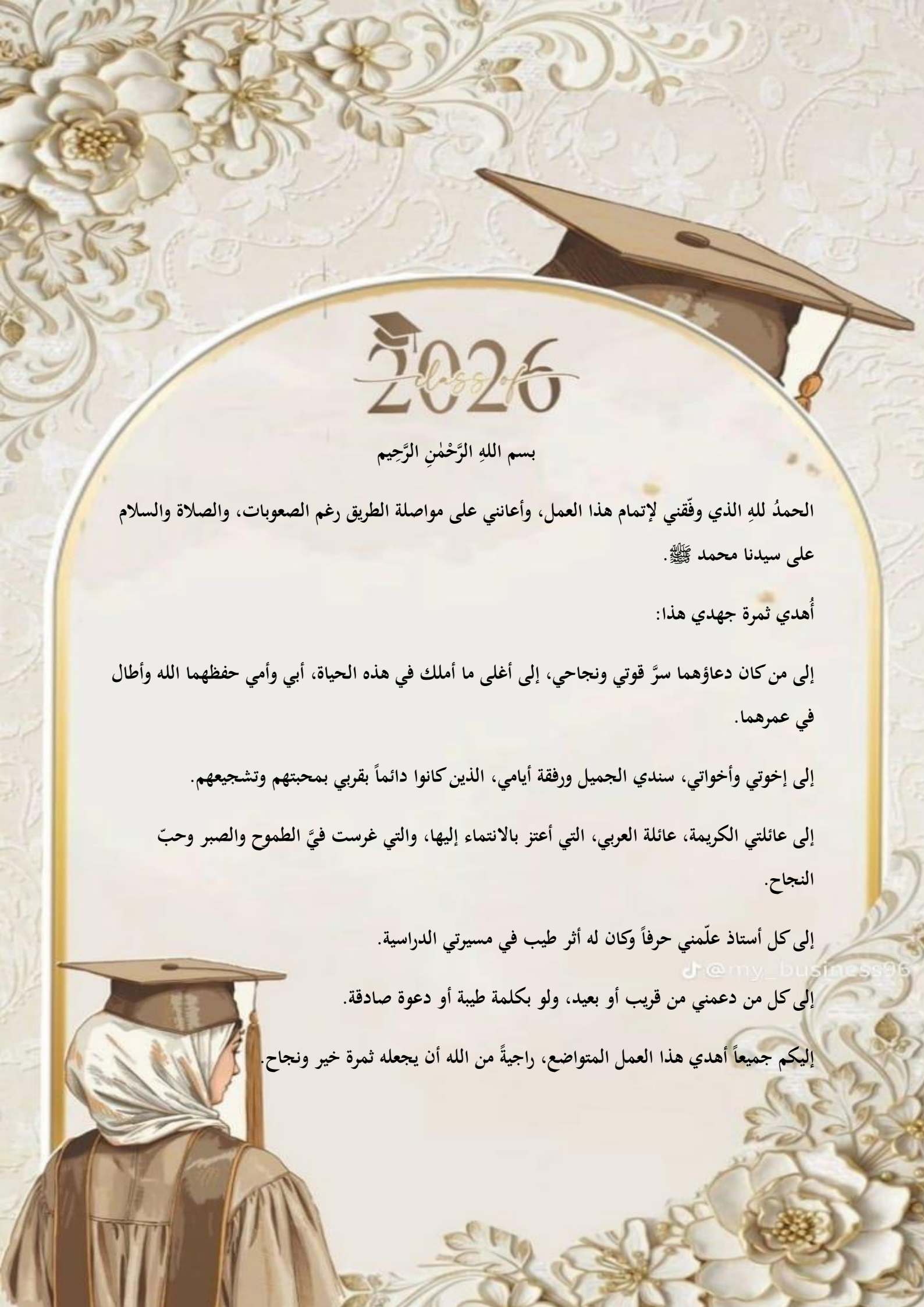
إلى نور عيني، وضوء دربي، ومهجة حياتي إلى والدتي العزيزة، إلى التي ساندتني ووقفت بجاني، وقدمت
لي الدعم لأواصل طريقي، إلى من وهبتني الحياة والأمل، واحتضنتني قلبها قبل يدها

إلى ضلعي الثابت وأيان أيامي، إلى ملهمي نجاحي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي
منها، إلى خيرة أيامي وصفوتها وقرة عيني أخي وأخواتي الغاليين

إلى أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا يوما عن مد يد العون وكنتم لنا منارات علم وصناع مجد

وإلى كل من كان عوننا وسندا في هذا الطريق، من الأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين

ومن شاركني الشدائد والأزمات ومن أفاض على بنصحه الصادق ومشاعره المخلصة



2026

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي وفَّقني لإتمام هذا العمل، وأعانني على مواصلة الطريق رغم الصعوبات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ.

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى من كان دعاؤهما سرَّ قوتي ونجاحي، إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة، أبي وأمي حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى إخوتي وأخواتي، سندي الجميل ورفقة أيامي، الذين كانوا دائماً بقربي بمحبتهم وتشجيعهم.

إلى عائلتي الكريمة، عائلة العربي، التي أعتز بالانتماء إليها، والتي غرست فيَّ الطموح والصبر وحبَّ النجاح.

إلى كل أستاذ علّمني حرفاً وكان له أثر طيب في مسيرتي الدراسية.

إلى كل من دعمني من قريب أو بعيد، ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة.

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع، راجيةً من الله أن يجعله ثمرة خير ونجاح.

شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، وأعاننا على إنجازهِ، فله الحمد والشكر أولاً وأخراً.

نتقدّم بخالص عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة المشرفة

لحيمر سارة

وإلى الأستاذ المؤطر، على ما قدّمناه لنا من توجيهات قيّمة، ونصائح علمية، ومتابعة مستمرة طيلة فترة إعداد هذه المذكرة، فجزاهما الله عنا خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناتهما.

كما نتوجّه بجزيل الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة تخصص المحاسبة والجباية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الذين ساهموا في تكويننا العلمي والمعرفي طوال مشوارنا الجامعي.

ولا يفوتنا أن نتقدّم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، من قريب أو بعيد، وإلى كل من قدّم لنا يد المساعدة والدعم ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة.

وفي الأخير، نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل طالب علم.

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر رقمنة النظام الجبائي على فعالية الرقابة الجبائية، من خلال إبراز دور الرقمنة في تحسين الأداء الجبائي وتطوير أساليب الرقابة والحد من التهرب الضريبي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أُجريت دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب بولاية ورقلة بالاعتماد على استبيان وُجّه لموظفي الإدارة الجبائية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لرقمنة النظام الجبائي على فعالية الرقابة الجبائية، من خلال تحسين دقة المعلومات، تسريع معالجة الملفات، وتسهيل عمليات المتابعة والرقابة. كما بينت الدراسة أن تطبيق الرقمنة بمركز الضرائب بورقلة لا يزال في مراحله الأولى بعد اعتماد نظام SAB، مما صاحبه بعض التحديات التقنية والتنظيمية.

الكلمات المفتاحية: رقمنة النظام الجبائي، الرقابة الجبائية، نظام SAB، مركز الضرائب ورقلة

Abstract:

This Study aimed to identify the impact of Digitizing the Tax system on the Effectiveness of Tax control by highlighting the role of Digitalization in improving Tax performance, developing control methods, and reducing Tax evasion. To achieve the objectives of the Study, the descriptive analytical approach was adopted. A Field Study was conducted at the Tax Center of Ouargla Province based on a questionnaire addressed to Tax administration employees, and the collected data were analyzed using SPSS software.

The Study results revealed a statistically significant positive impact of digitizing the Tax system on the effectiveness of Tax control through improving information accuracy, accelerating file processing, and facilitating monitoring and control procedures. The Study also showed That the implementation of digitization at the Tax Center of Ouargla Is still in its early stages after the adoption of the SAB system, which was accompanied by some technical and organizational challenges.

Keywords: Digitization of the Tax System, Tax Control, , SAB System, Ouargla Tax Center .

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الشكر والعرفان
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية	
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
27	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
37	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة	
39	تمهيد الفصل الثاني
40	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
52	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج
64	خلاصة الفصل الثاني
66	الخاتمة
69	قائمة المصادر والمراجع
71	الملاحق
88	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	الاسم	رقم الجدول
31	الدراسات السابقة	الجدول رقم (1-1)
42	معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة	الجدول رقم (1-2)
43	معامل ألفا كرونباخ لثبات المحاور	الجدول رقم (2-2)
43	الاتساق الداخلي لإبعاد ومحاور الدراسة	الجدول رقم (3-2)
46	عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة	الجدول رقم (4-2)
46	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	الجدول رقم (5-2)
47	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية	الجدول رقم (6-2)
48	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	الجدول رقم (7-2)
49	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	الجدول رقم (8-2)
50	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي	الجدول رقم (9-2)
52	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول	الجدول رقم (10-2)
53	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني	الجدول رقم (11-2)
54	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث	الجدول رقم (12-2)
55	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني	الجدول رقم (13-2)
56	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث	الجدول رقم (14-2)
57	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع	الجدول رقم (15-2)
58	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	الجدول رقم (16-2)
59	مصفوفة الارتباط	الجدول رقم (17-2)
59	نتائج اختبار الارتباط الكلي	الجدول رقم (18-2)
61	جدول ANOVA	الجدول رقم (19-2)
62	اختبار T TEST	الجدول رقم (20-2)
63	اختبار T TEST	الجدول رقم (21-2)

قائمة الأشكال

الصفحة	الاسم	رقم الشكل
10	متطلبات رقمنة النظام الجبائي	الشكل رقم (1-1)
17	أشكال الرقابة الجبائية	الشكل رقم (2-1)
41	نموذج هيكل الدراسة	الشكل (1-2)
45	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية ورقلة	الشكل رقم (2-2)
47	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	الشكل رقم (3-2)
48	تمثيل بياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية	الشكل رقم (4-2)
49	تمثيل بياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	الشكل رقم (5-2)
50	تمثيل بياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	الشكل رقم (6-2)
51	تمثيل بياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي	الشكل رقم (7-2)
56	تمثيل بياني لاختبار التوزيع الطبيعي	الشكل رقم (8-2)

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
72	قائمة المحكمين	الملحق رقم (01)
73	الاستبيان	الملحق رقم (02)
80	مخرجات الاستبيان (SPSS)	الملحق رقم (03)

مقدمة

تشكل الرقمنة لغة العصر باعتبارها إحدى أهم التقنيات الحديثة ومن أقوى التحولات التكنولوجية التي شهدتها العالم، حيث يتجه نحو إتاحة المحتوى الرقمي عبر الفضاء الإلكتروني وذلك باستخدام تقنيات تسمح بالتحول الرقمي بهدف توفير مصادر المعلومات، حيث أثرت هذه التحولات الرقمية الذي فرضته العولمة على كافة مجالات الحياة، وأسفرت على تحقيق مكاسب كبيرة للدول حيث انعكست إيجاباً على آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها السياسة المالية.

وعليه اتجهت الحكومات إلى تفعيل رقمنة النظام الجبائي باعتباره أحد أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف مواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة، التي تساهم في إعطاء دفعة قوية لترسيخ الشكل الجديد من الإدارة الإلكترونية الحديثة للإجراءات الضريبية، مما تسمح بزيادة كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية و يتيح الفرصة للكشف عن التهرب والغش الضريبي والتخفيف من العبء الضريبي على الموظفين والمكلفين بالضريبة، كما يساهم في ترسيخ الشفافية والمساواة بين جميع المواطنين دون استثناء. ومن هذا المنطلق سعت الجزائر على غرار العديد من الدول في العالم على تفعيل رقمنة النظام الجبائي من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية والقيام بعدة إصلاحات هيكلية انسجاماً مع التحولات الرقمية التي يشهدها العالم، بهدف تطوير الإدارة الجبائية وتحسين جودة الخدمات.

2. طرح إشكالية الدراسة:

ما بين ضرورة رقمنة النظام الجبائي وجودة وأداء الرقابة الجبائية يطرح السؤال التالي:

- ما مدى مساهمة رقمنة النظام الجبائي في تحسين أداء الرقابة الجبائية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تساهم رقمنة النظام الجبائي في تطوير أساليب الرقابة الجبائية ؟
- إلى أي حد تتوافق نتائج الدراسة الميدانية مع نتائج التقدير الإحصائي فيما يخص أثر رقمنة النظام الجبائي على فعالية الرقابة الجبائية؟
- إلى أي مدى تؤثر محدودية التجهيزات البرمجية والصعوبات التقنية على فعالية رقمنة النظام الجبائي ؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية نطلق من الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين رقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية .
- الفرضية الثانية: هناك تقارب في طبيعة العلاقة المذكورة بين نتائج الاستجواب ونتائج التقدير الإحصائي .
- الفرضية الثالثة: توجد تحديات ذات دلالة إحصائية لرقمنة النظام الجبائي.

4. أسباب إختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في البحث والتحري عن الموضوع
- الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع تبعاً لأهمية الجبائية باعتبارها مصدر أساسي من مصادر الخزينة العمومية
- معرفة كيفية تأثر النظام الجبائي بعملية الرقمنة
- حاجة النظام الضريبي للرقمنة قصد محاربة الغش والتهرب الضريبي

5. أهداف الدراسة:

- إن لكل دراسة أهداف من وراء إجراءاتها وتكمن أهداف دراستنا في:
- التعرف على الآليات المستحدثة من أجل رقمنة الإدارة الجبائية
 - معرفة العلاقة الموجودة بين الرقمنة الضريبية والرقابة الجبائية
 - الوقوف على إنعكاسات رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية
 - الوقوف على الممارسة الفعلية للهياكل الجبائية وفق النظام الجبائي الرقمي ومساهمته في عصنة الإدارة الجبائية عامة والرقابة الجبائية خاصة

6. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز المحاور والآليات المنتهجة من قبل المصالح الضريبية في عصنة ورقمنة هذا القطاع بحيث تعتبر هذه الإصلاحات التي أقرتها ضرورة ملحة وذلك للرفع من قيمة إيرادات خزينة الدولة من جهة ومن جهة أخرى تقليل ظاهرة التهرب والغش الضريبي وذلك من خلال إعادة هيكلة إدارة الضرائب

وإدخال الرقمنة التي ساعدت في عملية إكتتاب التصريحات وتسهيل عمليات التحصيل كما تساعد في زيادة فعالية الرقابة الجبائية.

7. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في

- **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة على مجموعة من موظفي مركز الضرائب بورقلة
- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة الميدانية خلال الفترة 2026/04/05 إلى غاية 2026/05/04، حيث خصصت هذه الفترة للتعرف على مركز الضرائب وكذا توزيع استثمارات الاستبيان على عينة الدراسة.

8. منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة فإن المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب للدراسة الحالية، فعلى المستوى النظري تم استخدام المنهج الوصفي لغرض تبيان ماهية متغيرات الدراسة المتمثلان في رقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية، أما على المستوى التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال الاستعانة باستمارة استبيان وهي إحدى أدوات جمع البيانات المتعلقة بآراء موظفي مركز الضرائب، وتم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتفريغ وتحليل البيانات والحصول على المقاييس الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة.

9. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية محل الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين:

فيما يخص الفصل الأول خصصناه للأدبيات النظرية والتطبيقية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في دعم الرقابة الجبائية، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث الأول الإطار النظري لرقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية من خلال مجموعة من التعاريف والخطوات والمكاسب والمتطلبات، أما المبحث الثاني خصصناه لطرح الدراسات السابقة التي تناولت رقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية وذلك باستخراج أهم نتائج هذه الدراسات مع بيان ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

أما فيما يخص الفصل الثاني فتم تخصيصه للدراسة الميدانية وذلك بعض الطريقة والأدوات المستخدمة في جمع وتحليل البيانات، ثم اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية

تمهيد:

تعتبر رقمنة النظام الضريبي من أهم التطورات التكنولوجية التي شهدتها مجالات الضرائب والمالية في العصر الحديث، ثم إن تبني التكنولوجيا الرقمية في إدارة الضرائب يعد تطورا استراتيجيا يهدف إلى تحسين فعالية وكفاءة جمع الضرائب وتنفيذ السياسات الضريبية. وفي الجزائر تشكل رقمنة الجهاز الضريبي ضرورة ملحة تفرضها تحديات الواقع الاقتصادي وحاجة الدولة إلى تعزيز الإيرادات وتحسين التواصل بين السلطات الضريبية والمكلفين بالضريبة وتسهيل الإجراءات وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر شفافية.

ومن هذا المنطلق يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لرقمنة الإدارة الجبائية ودورها في دعم الرقابة الجبائية متضمنا مبحثين:

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

تلعب الرقمنة دورا حيويا في تطوير الخدمات وتسريع العمليات في مختلف القطاعات، كما غيرت من آليات عمل وأداء الإدارات العمومية من بينها الإدارة الجبائية، وذلك تحت اسم رقمنة الإدارة الجبائية.

حيث عرف الدكتور فتحي عبد الهادي الرقمنة على أنها عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، وفي نظم المعلومات عادة ما يشار إلى الرقمنة على أنها تحويل النص المطبوع أو الصور (الصور الفوتوغرافية والإيضاحات والخرائط الخ...) إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي لإمكان عرض النتيجة على شاشة حاسب آلي، وفي الاتصالات عن بعد يقصد بالرقمنة تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية نابضة، وفي عمل المكتبات والمعلومات يقصد بالرقمنة عملية إنشاء نصوص رقمية من الوثائق التناظرية. (يس، 2013)

فهي تعبر عن العملية التي يتم فيها تحويل المعلومات التقليدية إلى معلومات رقمية، مما يمكن من استخدام التقنيات الحاسوبية لمعالجة وتحليل هذه المعلومات بكفاءة أكبر.

المطلب الأول: رقمنة النظام الجبائي في الجزائري

تعتبر الضرائب أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، لذا فان رقمنة النظام الضريبي تلعب دورا هاما على صعيد توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام.

1- تعريف رقمنة النظام الجبائي: يمكن تعريف رقمنة النظام الجبائي على أنها استخدام الإدارة الضريبية

لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة ومنه توفير الجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي.

سمح إدخال تقنية الإعلام الآلي بإحداث موقع إلكتروني لإدارة الضرائب والذي يسمح لها بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية، ومختلف المعلومات الجبائية. (عمارة، رماضنة، و قطاف، 2023)

1-1 خطوات رقمنة النظام الجبائي:

من أجل التمهيد لرقمنة النظام الضريبي يجب إتباع عدد من الخطوات والإجراءات الإستباقية التي من شأنها زيادة كفاءة هذا النظام يمكن إيجاز هذه الخطوات في ما يلي:

-وضع إطار قانوني داعم للتحويل من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني.

-إعادة هندسة الإجراءات الخاصة بكل عملية من عمليات هذا النظام بما يسمح بدعم التحويل إلى النظام الرقمي كل ذلك بهدف تبسيط الإجراءات وزيادة الكفاءة.

-توفير النظم والمنصات الإلكترونية الضرورية لتلقي ومعالجة الأداءات والتصاريح إلكترونيا.

-بناء قدرات الكادر البشري وتأهيل الموظفين بما يتماشى ورقمنة هذا النظام.

-تستلزم رقمنة نظم التحصيل الإلكتروني للضرائب وجود أنظمة دفع رقمية لمساندة هذا التحويل.

-يستلزم هذا التحويل وجود نظم للتسجيل الضريبي، يؤدي إلى تسجيل المكلفين ضريبيا إلكترونيا، وذلك بمنح كل مسجل ضريبي رقم حساب خاص يتكون من رقم التسجيل الضريبي الخاص به، حيث يقوم المسجل بسداد الضريبة والغرامات المستحقة على الرقم الخاص به.

-تستلزم عملية رقمنة التحصيل الضريبي التعاون والتنسيق ما بين كافة الجهات المعنية في الدولة على رأسها وزارة المالية.

-يعتبر اعتماد نظام الفاتورة الالكترونية أحد الركائز الأساسية لرقمنة التحصيل الضريبي ،حيث تعد بمثابة مستند إلكتروني تسجل فيه أي عمليات توريد للسلع والخدمات خاضعة للضريبة بما يساعد الجهات الضريبية على فرض وتحصيل الضريبة. (الفران و عبد المنعم، 2021)

1-1-1 الإطار القانوني:

يتطلب التحول الرقمي وضع قوانين ضريبية وإجرائية جديدة تعمل على تحديث الأحكام الإدارية والإجرائية عبر جميع الضرائب الرئيسية، ونظرا إلى وتيرة التكنولوجيا الجديدة فمن الضروري أن تتماشى النظم القانونية مع التشريعات التي تعالج آثار التقنيات الجديدة على النظام الضريبي الحالي، ويتعلق الأمر بالعديد من الجوانب بما في ذلك السرية والخصوصية وشروط وأحكام المستخدم والمسؤولية عن العقود بين إدارات الضرائب والمكلفين بالضرائب وما إلى ذلك، ويكمن التحدي هنا في تغيير التفكير الصارم الذي يمارسه المشرعون في كثير من الأحيان على الابتكارات التي يمكن أن تمتص من الاقتصاد العالمي الجديد القائم على التكنولوجيا الرقمية. (Baisalbayeva, 2017)

1-1-2 الإطار المؤسسي الداعم لعمليات رقمنة التحصيل الضريبي:

تستلزم رقمنة التحصيل الضريبي التنسيق بين كافة الجهات المعنية في الدولة، والتي تأتي على رأسها وزارة المالية متمثلة في هيئات الضرائب، كما تشمل الجهات الفاعلة في إطار هذه المنظومة أيضا الجهات المسؤولة عن التحول الرقمي مثل وزارة الاقتصاد الرقمي كما تشمل المنظومة أيضا وعلى نطاق أوسع البنوك وشركات الدفع الالكترونية. (الفران و عبد المنعم، 2021)

1-1-3 المستندات المعتمد عليها في الضرائب الالكترونية :

تعتمد الإدارة الضريبية أثناء فرض الضرائب الالكترونية المستندات التالية والمتمثلة في الفاتورة الالكترونية والإيداع الالكتروني والدفع الالكتروني ونوجزهم في مايلي:

الفاتورة الالكترونية: هي وثيقة رقمية تهدف إلى إنشاء إطار تقني وتنظيمي يتناسب ومراقبة الضرائب إلكترونيا عن طريق فاتورة إلكترونية ترسل من الممول في صورة رقمية وتخزن بنفس التنسيق عن طريق الإدارة الضريبية، وتتشابه مع الفاتورة التقليدية من حيث القيمة القانونية.

كما تتميز بأنها وسيلة تخزين سهلة وقابلة للطباعة والإرسال بسهولة، تحسين العمليات التجارية، بساطة التعامل مع الأنظمة الحديثة، سهولة تعامل الأفراد معها، كما توفر المعلومات بشأن العمليات وقيمتها لدى الإدارة الضريبية وسهولة الاستعلام عنها.

الدفع الالكتروني: هو وسيلة لتحويل الضريبة عن طريق حساب الممول في أحد المصارف باستخدام الانترنت في أي وقت ومن أي مكان، وترسل الإدارة الضريبية للممول رسالة عبر البريد الالكتروني بما يفيد استلام المبلغ، ويتلقى الممول كذلك إشعار يفيد خصم المبلغ من حسابه المصرفي.

يتميز الدفع الالكتروني للضريبة بالسهولة والسرعة، حتى يتمكن الممول من الدفع في أي وقت ومن أي مكان، وبنسبة تكاليف منخفضة بالنظر للشيكات، وتحصيل الضريبة بطريقة سريعة، وتوفير المعلومات للممول في الوقت المناسب، وإخطار الممول بالدفع وقت حدوث السحب من رصيده.

الإيداع الالكتروني: يتم من خلال نقل الضريبة بشكل مباشر إلى الإدارة الضريبية عن طريق الانترنت من خلال أجهزة الكمبيوتر التي تعمل وفقا لبرامج وإعدادات الضرائب .

تتميز بالسهولة واليسر، التأكد من دفع الضريبة باستلام رسالة تفيد سداد الضريبة من الإدارة فور استلام المبلغ، سهولة استرداد المبالغ الإضافية للممول إن كان أرسل أكثر من المبلغ المفروض عليه، تحقق الأمان والخصوصية للممول والتقليل من نسبة الخطأ، تخفيض عدد الموظفين في الإدارة الضريبية، انخفاض تكاليف التعامل عما كان عليه الوضع عند الدفع بالوسائل التقليدية . (علوان و عبود، 2024)

2-1 مكاسب رقمنة النظام الجبائي :

ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في تحقيق العديد من المكاسب بما يشمل توسيع القاعدة الضريبية، مكافحة التهرب الضريبي، زيادة مستويات الإمتثال ودمج الإقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية للإقتصاد

1-2-1 توسيع القاعدة الضريبية:

من أهم مكاسب رقمنة التحصيل الضريبي التي أدت إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات زيادة التحصيل الضريبي والرفع من كفاءته، زيادة نسب الإلتزام للمكلفين ورضا المكلفين بشكل عام على الخدمات المقدمة لاسيما تلك الخدمات الرقمية

ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في تبني أساليب جديدة أكثر كفاءة وفعالية في مراقبة الإمتثال وجمع البيانات ذات الصلة لتقييم مدى نجاح النظام الضريبي

ساهمت الرقمنة في وضع وسائل أسهل للإمتثال الضريبي والدفع وذلك لتبسيط مشاركة المستخدمين في النظام الضريبي مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية

تقليل مستويات الإعتماد على العملات والمعاملات الورقية والسرعة في تحصيل المدفوعات الضريبية

إختصار الوقت والجهد على كل من دافعي الضرائب والإدارة الضريبية

2-2-1 تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي:

ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في رقمنة جميع إجراءات التحصيل ومتابعة جميع الأرصدة بصفة

إلكترونية

عدم تدخل الموظفين في تحديد الملفات التي سيتم متابعتها

زيادة مستويات دقة بيانات التحصيل الضريبي وتمكين المكلفين من سداد مستحققاتهم بسهولة

ساهمت عملية رقمنة التصاريح الأداءات الضريبية في الرفع من كفاءة عملية التحصيل الضريبي

إعتماد إستراتيجية في مجال التحصيل قائمة على توفير المعلومات الدقيقة تمكن من تقسيم المكلفين ضريبيا

إعتمادا على خصائص موضوعية

توفير الوقت والجهد للإدارة الضرائب وفحص الإيرادات الخاضعة للضريبة وتحصيل الضرائب المستحقة

1-2-3 زيادة الإمتثال وتقليل التهرب الضريبي:

إنخفاض الفجوة الضريبية وإرتفاع نسبة الإمتثال نتيجة دقة المتابعة الإلكترونية

تقليل التهرب الضريبي من خلال تشجيع المكلفين على التسجيل الطوعي لدى الإدارة الضريبية، ومتابعة

المكلفين غير الملتزمين وإتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم

ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في رفع نسبة الإلتزام لدى المكلفين وسهولة متابعتهم وحصر الملتزمين وغير

الملتزمين

السرعة في التدخل ومعرفة المكلفين المتهربين، تحديث بيانات الأوعية الضريبية والإستفادة منها في إطار

مكافحة التهرب الضريبي

1-2-4 دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي:

ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في دمج القطاع الغير رسمي في الإقتصاد الرسمي من خلال وجود

لجان مشتركة مع المجتمع المحلي

وفرت رقمنة التحصيل الضريبي رؤية واضحة بشأن أنشطة دافعي الضرائب والتي لن تكون ممكنة في بيئة أقل

إستخداما للرقمنة

تعزيز مستوى دقة البيانات التي يتم تحليلها من قبل الإدارة الضريبية لمتابعة إلتزام جميع الأنشطة الإقتصادية

إكتشاف المكلفين العاملين في القطاع غير الرسمي من خلال تقاطع المعلومات التي يتم إستخراجها سواء من النظام المعلوماتي المدمج لإدارة الضرائب أو تلك التي تم تجميعها لدى الشركاء

من خلال رقمنة التحصيل الضريبي يتم مراجعة الإقرارات الضريبية المقدمة ومقارنتها بالتعاملات المسجلة لدى المصلحة مما يساعد على إستحالة إجراء تعامل بين جهة غير مسجلة لدى المصلحة وأخرى غير مسجلة (الفران و عبد المنعم، 2021)

مكاسب أخرى لرقمنة النظام الجبائي

زيادة فعالية التحصيل وعدم الإعتماد على الموظف في متابعة الأرصدة

تسهيل الوصول إلى بيانات دفع الضرائب ومراقبتها

سهولة وصول دافعي الضرائب إلى بياناتهم الضريبية والاندماج مع الأنظمة الرقمية الأخرى مثل إدارة الجمارك

زيادة مستويات العدالة الضريبية ورضا المجتمع الضريبي

رفع درجة فعالية التحصيل والتقليل من تكلفة التحصيل (الفران و عبد المنعم، 2021)

2- متطلبات تطبيق رقمنة النظام الجبائي

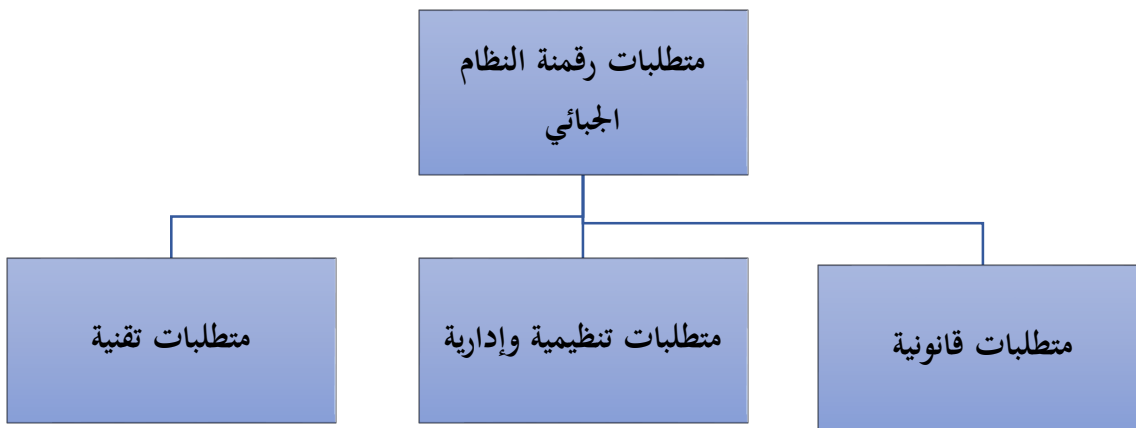
تكمّن متطلبات الرقمنة في تضافر العديد من الأطراف لعل أولها توفر البنية الأساسية للرقمنة، تليها اليد

العاملة المؤهلة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب ذلك العامل المالي والعامل المادي

المتمثل في الأجهزة والأدوات الخاصة لإنجاح هذه العملية، كل ذلك يسير تحت غطاء قانوني ويتطلب انجاز

هذه العملية مجموعة من الشروط يمكن تلخيصها في مايلي:

الشكل رقم (1-1): متطلبات رقمنة النظام الجبائي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

1-2 المتطلبات القانونية:

وتشمل مجمل النصوص والتشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة القانونية اللازمة للعمل.

2-2 المتطلبات التنظيمية والإدارية:

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجرائها على البنى التنظيمية، والإجراءات والهيكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فعاليتها.

3-2 المتطلبات التقنية:

ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت.
- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها.
- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفعالية. (حميدوش و بوزيدة، 2020)

4 -رقمنة النظام الجبائي في الجزائر

لقد أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي شهدها العالم على كافة نواحي الحياة وأسفرت على تحقيق العديد من المكاسب على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية، كما انعكست كذلك على أداء آليات العمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها السياسة المالية، وامتداد لهذه التحولات اتجهت العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وإنفاقها، واستطاعت بذلك أن تحقق وفورات مالية كبيرة بما يحقق أهداف السياسات المالية .

ومن أجل إدراج الرقمنة الحديثة للمعلومات في الإدارة الجبائية بدأت المديرية العامة للضرائب في وضع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة تساهم في ذلك نذكر منها: (قوادي، 2022)

1-4 بوابة التقييم الجبائي الالكتروني (NIF)

بوابة التقييم الجبائي الالكترونية هي خدمة تقدمها المديرية العامة للضرائب، تهدف هذه البوابة إلى تسهيل عملية الحصول على رقم التعريف الجبائي للأفراد والشركات.

4-1-1 الخدمات التي تقدمها البوابة:

طلب رقم التعريف الجبائي: يمكن للمستخدمين من خلال البوابة تقديم طلب للحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص بهم، سواء كانوا أفراد أو شركات.

تتبع الطلب: يمكن للمستخدمين تتبع حالة الطلب المقدم للاطلاع على آخر المستجدات بشأنه.

طباعة شهادة التسجيل الجبائي: بعد الموافقة على الطلب يمكن للمستخدمين طباعة شهادة التسجيل الجبائي الخاصة بهم من خلال البوابة.

تأكيد شهادة التسجيل الجبائي: يمكن للمستخدمين التأكد من صحة شهادة التسجيل الجبائي الخاصة بهم عن طريق البوابة .

4-1-2 مزايا استخدام البوابة :

توفير الوقت والجهد : يمكن للمستخدمين إنجاز معاملاتهم الجبائية عبر الانترنت دون الحاجة إلى مكاتب الضرائب .

سهولة الاستخدام : البوابة مصممة بطريقة سهلة للاستخدام مما يجعلها في متناول جميع المستخدمين .

إمكانية الوصول على مدار الساعة : يمكن للمستخدمين الوصول إلى خدمات البوابة في أي وقت ومن أي مكان .

وبهدف إنجاح هذا المشروع والوقوف على مدى تطبيقه على أرض الواقع أتاحت الإدارة المركزية للمستخدمين فرصة الحصول على المزيد من المعلومات حول بوابة التقييم الجبائي الالكترونية من خلال زيارة موقع المديرية العامة للضرائب أو الاتصال بها .

كما تقدم المديرية العامة للضرائب أيضا خدمات دعم للمستخدمين الذين يحتاجون إلى مساعدة في استخدام البوابة . (عصرنة وتحديث الادارة الجبائية في الجزائر، 2025)

4-2 النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب "جبائتك"

هو نظام معلوماتي متكامل طورته وأطلقتها المديرية العامة للضرائب لأول مرة بمركز الضرائب لباب الزوار بالجزائر العاصمة في 07 ماي 2017، يهدف إلى رقمنة الإجراءات الجبائية وتسهيلها على المواطنين والمؤسسات . يقدم هذا النظام مجموعة واسعة من الخدمات الالكترونية التي تغطي مختلف جوانب الضرائب، بدءا من التصريح بالضرائب وصولا إلى دفعها وتتبع الملفات . وتعمل إدارة الضرائب على نشره وتعميمه عبر التراب الوطني، على مستوى مراكز الضرائب والمراكز الجوارية وفقا لوتيرة استلام الهياكل الجديدة .

4-2-1 الخدمات التي يقدمها نظام "جبائتك"

التصريح بالضرائب : يتيح النظام للمكلفين بالضريبة تقديم تصريحاتهم الضريبية إلكترونيا، سواء كانت تصريحاتهم دورية أو سنوية، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من احتمالية الأخطاء .

دفع الضرائب : يمكن للمستخدمين من خلال "جبائتك" دفع مختلف أنواع الضرائب والرسوم إلكترونيا، وباستخدام بطاقات الدفع الالكتروني أو عن طريق التحويل البنكي .

تتبع الملفات : يوفر النظام خدمة تتبع الملفات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، مما يمكنهم من معرفة مراحل معالجة ملفاتهم والاطلاع على أي مستجدات .

الحصول على الملفات : يمكن للمستخدمين من خلال "جبايتك" الاطلاع على مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالضرائب، بالإضافة إلى الحصول على معلومات حول الإجراءات الجبائية المختلفة .

خدمات أخرى : يقدم النظام خدمات أخرى متنوعة، مثل طلب شهادات جبائية، وتقديم الشكاوي، والتواصل مع مصالح الضرائب.

4-2-2 مزايا استخدام نظام "جبايتك"

توفير الوقت والجهد : يمكن للمستخدمين انجاز معاملاتهم الجبائية عبر الانترنت من خلال الولوج إلى منصة جبايتك

سهولة الاستخدام : النظام مصمم بطريقة سهلة للاستخدام مما يجعله في متناول جميع المستخدمين حتى غير المختصين في مجال الضرائب .

الأمان : يتميز النظام بمستوى عال من الأمان، حيث يتم تشفير البيانات وحماية المعلومات الشخصية للمستخدمين .

الشفافية : يوفر النظام معلومات شفافة حول الإجراءات الجبائية مما يساعد المستخدمين على فهم حقوقهم وواجباتهم .

التواصل الفعال : يتيح النظام للمستخدمين التواصل بسهولة مع مصالح الضرائب لطرح الاستفسارات وتقديم الشكاوي . (عصرنة وتحديث الادارة الجبائية في الجزائر، 2025)

4-3 البوابة الجديدة للتصريح عن بعد "مساهمتك" :

بوابة مساهمتك هي منصة رقمية حديثة تم تطويرها من قبل المديرية العامة للضرائب لتسهيل عملية التصريح ودفع الضرائب عن بعد، تعتبر هذه البوابة إضافة نوعية للخدمات الالكترونية التي تقدمها المديرية، حيث تتيح للمواطنين والشركات إنجاز معاملاتهم الضريبية بكل سهولة ويسر عبر الانترنت، وذلك باستخدام بطاقات الدفع الالكتروني عن بعد عبر البطاقات الذهبية لبريد الجزائر أو بطاقات الدفع ما بين البنوك .

4-3-1 الخدمات التي تقدمها البوابة :

الصريح بالضرائب : تمكن "مساهمتك" المكلفين بالضريبة من تقديم تصريحاتهم الضريبية إلكترونياً، سواء كانت تصريحات دورية أو سنوية، وذلك في أي وقت ومن أي مكان .

دفع الضرائب : توفر البوابة خدمة دفع مختلف أنواع الضرائب والرسوم إلكترونياً، مما يغني عن الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب الضرائب .

تتبع التصريحات : يمكن للمستخدمين من خلال "مساهمتك" تتبع حالة تصريحاتهم المقدمة، والاطلاع على أي مستجدات تطرأ عليها .

الاطلاع على المعلومات الضريبية : تتيح البوابة للمستخدمين الوصول إلى مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالضرائب، بالإضافة إلى معلومات حول الإجراءات الضريبية المختلفة .

4-3-2 مزايا استخدام البوابة :

توفير الوقت والجهد : يمكن للمستخدمين إنجاز معاملاتهم الضريبية عبر الانترنت دون الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب الضرائب مما يوفر عليهم الوقت والجهد .

سهولة الاستخدام: تم تصميم البوابة بطريقة سهلة للاستخدام، مما يجعلها في متناول جميع المستخدمين حتى غير المختصين في مجال الضرائب.

الأمان: تتميز البوابة بمستوى عال من الأمان حيث يتم تشفير البيانات وحماية المعلومات الشخصية للمستخدمين.

الشفافية: توفر البوابة معلومات شفافة حول الإجراءات الضريبية مما يساعد المستخدمين على فهم حقوقهم وواجباتهم.

إمكانية الوصول على مدار الساعة: يمكن للمستخدمين الوصول إلى خدمات البوابة في أي وقت ومن أي مكان مما يتيح لهم إدارة معاملاتهم الضريبية بكل مرونة. (عصرنة وتحديث الادارة الجبائية في الجزائر، 2025)

4-4 منصة "طابعكم":

منصة "طابعكم" تطبيق تم إنشاؤه وتطويره من طرف المديرية العامة للضرائب بكفاءات جزائرية، وهي منصة رقمية تهدف إلى تسهيل عملية دفع الطوابع الجبائية إلكترونياً وعن بعد، تم إطلاق هذه المنصة بتاريخ 08 أوت 2024 في إطار جهود وزارة المالية تماشياً مع التوجيهات الإستراتيجية الرقمية للسلطات العليا، والتي تهدف إلى رقمنة الخدمات وتوفير تجربة دفع أكثر سلاسة وفعالية للمواطنين والشركات.

4-4-1 الخدمات التي تقدمها المنصة:

الدفع الإلكتروني للطوابع الجبائية: تتيح المنصة للمستخدمين دفع حقوق الطوابع الجبائية لمختلف الوثائق والمعاملات عبر الانترنت مما يوفر الوقت والجهد.

الاستعلام عن الطوابع: يمكن للمستخدمين من خلال المنصة الاستعلام عن أنواع الطوابع المتاحة وأسعارها.

استخراج إيصال الدفع: بعد الدفع يمكن للمستخدمين استخراج إيصال دفع إلكتروني مع إمكانية طبعة

لاستخدامه كإثبات للدفع لدى المصالح المختصة. (عصرنة وتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر، 2025)

المطلب الثاني: الرقابة الجبائية

1- تعريف الرقابة الجبائية: يمكن تعريف الرقابة الجبائية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية، للتأكد من صحة التصريحات والمعلومات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة في إطار قوانين محددة تهدف إلى محاربة التهرب الضريبي وكل التجاوزات الجبائية المهددة للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن الرقابة الجبائية هي مراقبة سير النظام الجبائي التصريحي وكذا تحقيق العدالة بين المكلفين بالضريبة والمحافظة على موارد خزينة الدولة.

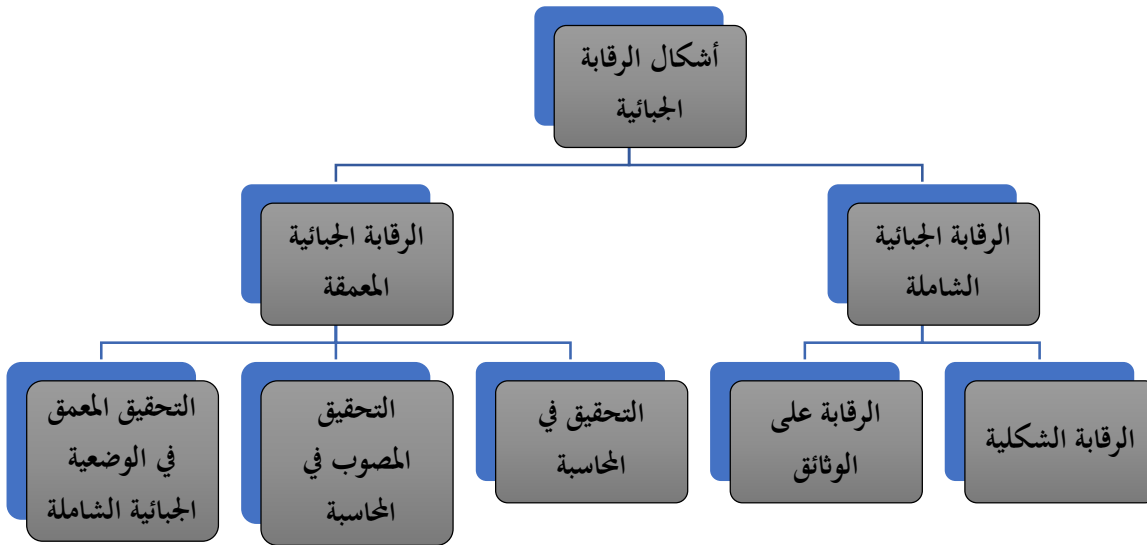
وبالتالي فإن الرقابة الجبائية تقوم بدورين أساسيين هما:

- التأكد من أن ما تم تقديره مطابق لما تم الحصول عليه من نتائج.

- إكتشاف الأخطاء والانحرافات ومحاولة تصحيحها وتفادي تكرارها. (حامد، 2016)

2 - أشكال الرقابة الجبائية: الشكل الموالي يوضح أشكال الرقابة الجبائية على النحو التالي:

الشكل رقم (1-2): أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 20 و 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية

3- واقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر

إن إقرار عملية الرقمنة الجبائية في الجزائر يهدف في المقام الأول إلى تعزيز الجهود المبذولة لزيادة التوافق والشفافية في المراكز الضريبية، عبر إصدار وسائط الكترونية تمكن من كشف الاحتيال في دفع الضرائب والحد من قضايا الفساد الضريبية ومكافحة الخسائر والتسريبات الضريبية (مرداسي و بوراس، 2024)

3-1 إدراج تكنولوجيا المعلومات: (النظام المعلوماتي الجبائي SAP)

يعتبر إدراج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث، لذا تمت الاستعانة بمكتب استشارة أجنبي لإطلاق مشروع جديد من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة من جهة وبالمهام الحرفية للمديرية العامة

للضرائب من جهة أخرى وفي الأخير تم توظيف متعامل اسباني (أندرا سيطماس) قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي يتكون من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان . (قوادي، 2022)

3-1-1 تعريف المنظومة المعلوماتية الجبائية(SAP): هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة

تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للدارة الجبائية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، وتمت برمجته بأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها. (قوادي، 2022)

3-1-2 تنظيم المنظومة المعلوماتية الجبائية(SAP): تم تنظيم المنظومة المعلوماتية الجبائية SAP

وتقسيمها على العديد من الورشات تتمثل في:

الورشة الأولى: ورشة الاندماج الوظيفي وتتكون من 7 مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط تتمثل هذه المجموعات في:

المجموعة 01: استقبال المكلف بالضريبة

المجموعة 02: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة

المجموعة 03: الوعاء والتصفية

المجموعة 04: التحصيل وقبض الضريبة

المجموعة 05: الرقابة الجبائية

المجموعة 06: المنازعات

المجموعة 07: الإشراف

الورشة الثانية : ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات

الورشة الثالثة : ورشة الواجهات

الورشة الرابعة : ورشة الهندسة والهندسة التقنية

الورشة الخامسة : ورشة الإيرادات/ توزيع

الورشة السادسة : ورشة التكوين

الورشة السابعة : خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي (عمارة، رماضنة، و قطاف، 2023)

3-1-3 أهداف المنظومة المعلوماتية الجبائية (SAP) : توجد عدة أهداف نذكر منها :

تحقيق رقابة أكثر فعالية على فئة المكلفين بالضريبة من خلال تتبع دقيق للأنشطة التي يمارسونها والأموال التي يملكونها .

الاعتماد على الأساليب الحديثة لمعالجة البيانات إلكترونياً، بما يشمل جميع المعلومات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بها، إلى جانب تحصيل مختلف الضرائب والرسوم .

الإشراف على العمليات المتكاملة المرتبطة بالرقابة الجبائية، مع الاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية، وتوفير جداول إحصائية مختصرة، بهدف إعداد مؤشرات الإدارة والكفاءة بشكل سريع وآلي .

دمج تقنيات الإعلام الآلي والاتصال الحديثة لاسيما من خلال تطبيق نظام معلوماتي فعال .(ميرود و دوار،

(2025)

3-1-4 نتائج المنظومة المعلوماتية الجبائية (SAP) : يمكن تلخيصها فيما يلي :

التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال عصنة آلية كاملة لكل الإجراءات المتعلقة

بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات

نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل

وكذا تسيير الملف الجبائي

ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة

التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات مابين المصالح والمصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير

الواجهات المتعددة

تقديم معلومات موجزة ذات مصداقية من اجل انجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار

برمجة عمليات التدقيق على أساس معايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة

التحكم الأفضل في الموارد الجبائية

محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني

مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها

التقليص من معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة (عمارة، رماضنة، و قطاف، 2023)

المطب الثالث: اثر رقمنة النظام الضريبي في تفعيل الرقابة الجبائية

تعتبر الرقمنة حلا موثوقا للتقليل من نفقات الدولة وتحسين السير العام للمؤسسات العمومية بشكل أسرع،

حيث تعتبر إدارة الضرائب نموذج للإدارات التي استفادت من هذه التكنولوجيا الجديدة من خلال استخدام

تقنيات البيانات الضخمة وتعميم نظام التصريح والدفع الالكتروني، وعلى هذا الأساس فقد استفادت الرقابة

الجبائية من ديناميكية الإصلاحات من خلال اعتماد أسلوب جديد للتدخل وأدوات جديدة للتنقيب على البيانات وبالتالي لا تقتصر الرقمنة على تنفيذ التقنيات الرقمية الجديدة فحسب بل تشمل أيضا إنشاء ثقافة رقمية داخل إدارة الضرائب يمكن أن تؤدي إلى تغيير جذري في ممارسات الرقابة الجبائية. (نويرة و العبوي، 2020)

1- علاقة رقمنة النظام الضريبي بالرقابة الجبائي: لمعرفة علاقة رقمنة النظام الضريبي بالرقابة الجبائية سنتطرق لعلاقة الرقمنة بالنظام الضريبي ثم علاقة الرقمنة بالرقابة الجبائية

1-1 علاقة الرقمنة بالنظام الضريبي: تكمن علاقة الرقمنة بالنظام الضريبي في عدة نقاط يمكن تلخيصها في عدة نقاط

1-1-1 تسهيل إجراءات الملف الجبائي:

قامت المديرية العامة للضرائب بتسهيل عملية إنشاء الملفات وتسليم الوثائق الجبائية بغيت تخفيف الإجراءات المتعلقة بالوثائق الجبائية وتوفيرا للوقت، ويندرج هذا الإجراء في إطار سعي الإدارة الجبائية إلى إضفاء الصيغة غير المادية للملف الجبائي بهدف التخفيف من عدد الوثائق المكونة للملف وكذا الاستغناء عن الطابع الورقي والتحول نحو الملف الجبائي الرقمي، وهو ما يرمي إليه مشروع رقمنة الإدارة الضريبية. (وشان، 2017)

2-1-1 إنشاء موقع الكتروني للإدارة الضريبية:

انطلاقا من فكرة تجسيد الإدارة الالكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت الإدارة الضريبية إلى إحداث موقع الكتروني حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية، الدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة، نصوص ومناشير جبائية وتعليمات مختلفة، حيث يهدف هذا الموقع إلى نشر المعلومات الجبائية والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الانترنت. (قويدري و رمادية، 2020)

3-1-1 تبسيط إجراءات التقييم الجبائي:

قامت المديرية العامة للضرائب بتغيير إجراء التقييم الجبائي من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني، كل هذا في إطار تنفيذ برنامج عصرنه الإدارة الضريبية الخاص بتسهيل الإجراءات الإدارية للمكلفين بالضريبة، حيث تمكن هذه لتقنية المكلفين الذين تم إحصائهم من طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد عبر الموقع الإلكتروني المستحدث لهذا الغرض. (سليمان، 2023)

1-1-4 إحداث نافذة للتوثيق الجبائي:

في إطار السعي إلى عصرنه الإدارة الضريبية تم إحداث موقع أو نافذة عبر الانترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة، حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين وهو ما يساعد على إضفاء الشفافية والمصدقية في التعاملات. (قويدري و رمادلية، 2020)

1-1-5 إحداث نظام للوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد:

بغيت النهوض بمستوى الخدمات المقدمة وتقريب الإدارة الضريبية من المكلف بالضريبة وتعزيز الشفافية وكذا توفير الوقت والجهد والمال سطرت المديرية العامة للضرائب خدمات إلكترونية، وهذا من أجل استغلال كل الوسائل الإلكترونية في المعاملات بين الطرفين من تصريحات عن بعد وتبادل إلكتروني للمستندات، وتسديد المستحقات الضريبية إلكترونيا. (كماش، 2024)

1-1-6 اعتماد تقنية المستخرج الضريبي الإلكتروني:

بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على المستخرج الضريبي خلال مدة قصيرة جدا، حيث يقوم بإدخال البيانات الخاصة به كرقم التعريف الجبائي، ورقم المادة الضريبية على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية للحصول على المستخرج الضريبي الإلكتروني الخاص به، يهدف المشرع من إدخاله لهذه التقنية إلى إضفاء الطابع غير المادي للمستخرج الضريبي لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن. (وشان، 2017)

1-1-7 إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني:

اقتصر المشرع في السابق على أن عملية الرقابة والفحص تكون في الدفاتر الورقية، وفي إطار التحول التدريجي من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية نص المشرع الجزائري على قبول إمكانية فحص المحاسبة الممسوكة وفق نظام الإعلام الآلي حيث يعكس هذا الإجراء الإستراتيجية الجديدة وهي تكييف آليات الرقابة

الجبائية مع متطلبات الإدارة الالكترونية وهو ما تسعى الإدارة الضريبية إلى تحقيقه عن طريق إضفاء الصيغة غير المادية للإدارة الجبائية. (قويدري و رمادلية، 2020)

1-2 علاقة الرقمنة بالرقابة الجبائية

وضعت الإدارة الضريبية الجزائرية مخطط لرقمنة كافة الإجراءات المتعلقة بنشاطها وكذا رقمنة الخدمات التي تقدمها للمكلفين بالضريبة بدءا من إنشاء موقع الكتروني خاص بالمديرية العامة للضرائب وصولا إلى التصريح الجبائي الالكتروني، الواجهة التي تسمح للمكلف بأداء إلتزاماته من أي مكان وزمان، وكذا رقمنة الرقابة الجبائية حتى تكون الإدارة الضريبية وسيلة لمتابعة المكلف بالضريبة والتأكد من صحة تصريحاته. (سليمانى و قارة، 2023)

نص المشرع على قدرة الرقابة على محاسبة المكلفين بالضريبة الكترونيا بدلا من الحصول عليها في صورة ورقية، من اجل تجسيد فكرة رقمنة الإدارة الضريبية والتوجه نحو الإدارة الالكترونية مما يعكس توافق الرقابة الجبائية مع الإدارة الضريبية الرقمية.

إحداث منظمة قيادية للرقابة الجبائية bilotage تسمح منظومة القيادة بمتابعة وتقييم عملية الرقابة الجبائية الخارجية لتحقيق النجاعة والفعالية، فقد وضعت الإدارة الضريبية عدة مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة فتم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية المنازعات، ويأتي دمج الرقابة الجبائية في منظومة الإعلام الآلي ضمن الإستراتيجية الجديدة لعصرنة ورقمنة الإدارة الضريبية. (وشان، 2017)

2- دور تطبيق رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية

تعد عملية الرقابة الجبائية باستخدام نظام جبايتك من بين المشاريع التي اعتمدتها الإدارة الجبائية من اجل التحسين من عملية الرقابة الجبائية وزيادة كفاءتها.

1-2-1 دراسة حالة ملف خاضع للتحقيق المحاسبي

لدراسة حالة ملف خاضع للتحقيق المحاسبي يتم الاعتماد على الخطوات التالية:

1-1-2 بداية التحقيق المحاسبي:

في الطريقة الكلاسيكية لا يتم تسجيل الوثائق ضمن نظام المعلومات، حيث يتم إرسال الإشعار بالمراجعة للحالة قيد الدراسة وإشعار المكلف من خلاله مدة تحضير الوثائق والمستندات 10 أيام ثم التدخل من قبل المحققين تحت إشراف المدير الفرعي للتحقيقات الجبائية حيث يقوم الأعوان المحققون بإعداد بطاقة بداية أعمال التحقيق.

لكن عند استخدام نظام جبايتك في عملية إرسال الإشعار بالتحقيق يسمح بتسجيل وتوثيق الإشعار إلكترونياً في حساب المكلف في منصة جبايتك مع نسخ الإشعار برد المكلف بتم الاستلام ضمن حساب المكلف، وهو ما يسمح بالتأكد من أن المكلف استلم الإشعار بطريقة آمنة مع تحديد تاريخ ووقت الاستلام.

2-1-2 التحقيق في شكل المحاسبة:

في الطريقة الكلاسيكية يتم إحصاء كل الموجودات وتحرير محضر المعاينة ممضي من طرف المكلف. يقوم المحققون بنسخ محضر المعاين الخاص بالموجودات الخاصة بالمؤسسة بتاريخ المعاينة وإدراجه ضمن الحساب الإلكتروني للمكلف مع تسجيل جميع الملاحظات الخاصة بالمعاينة إضافة إلى تسجيل المعاينة الخاصة بمسك السجلات القانونية.

2-1-3 إعداد إشعار بالتبليغ الأولي لنتائج التحقيق في المحاسبة:

في الطريقة الكلاسيكية عند انتهاء جميع المراحل الأولية للتحقيق ومراجعة الملفات الجبائية والتحقيق في المحاسبة من الناحية الشكلية مطابقتاً للقواعد القانونية المعمول بها ومن ناحية المضمون، وذلك بمراجعة جميع الكشوفات والدفاتر المحاسبية للمكلف بالضريبة يقوم الأعوان بتحضير المحضر الخاص بعملية المراقبة.

عن استخدام نظام جبايتك تعد مرحلة تحرير الإشعار بالتبليغ الأولي مرحلة أساسية في عملية التحقيق، فهي تقوم على أساس جمع المعلومات من التصريحات الجبائية للمكلف والتي تكون ضمن النظام إضافة إلى تصريحات الموردين والزبائن والموجودة أيضاً على نظام جبايتك بحكم أن الموردين والزبائن يقومون بالتصريح فيه، ومحاسبة المكلف يقوم المحقق الجبائي بنسخ مضمون الإشعار بالتبليغ الأولي لنتائج التحقيق المحاسبي وإدراجه في الحساب الإلكتروني للمكلف على منصة جبايتك، كما يقوم بنسخه وإدراجه في حساب المكلف مع الإشعار بتم الاستلام من المكلف.

2-1-4 دراسة التبريرات:

عند استخدام نظام جبايتك يقوم المحقق بتسجيل المعلومات في حساب المكلف على المنصة إضافة إلى نسخ الرد على التبليغ الأولي وإدراجه ضمن حساب المكلف.

2-1-5 التبليغ النهائي:

يقوم المحقق بتحرير التقرير النهائي للمكلف الذي يتضمن طريقة حساب مختلف الضرائب والرسوم مع غرامات التأخير، بحيث يقوم بتسجيل التقرير النهائي في الحساب الإلكتروني للمكلف على منصة جبايتك مع نسخ التقرير بالإشعار بالاستلام وإدراجه في حساب المكلف.

عند استخدام نظام جبايتك يقوم بإعداد الورد الفردي آليا بعد تحرير وتسجيل التقرير النهائي للتحقيق المحاسبي، وبذلك يصبح للمكلف دين جبائي اتجاه إدارة الضرائب بمجرد استخراج الورد الفردي من نظام جبايتك. (شرواطي، 2022)

3 - آثار تعميم الرقمنة في القطاعات المالية

يعتبر القطاع المالي المحور الأساسي في القطاع الاقتصادي لأي دولة، فمن أجل الإقلاع بالنمو الاقتصادي في الجزائر يجب إدراج الرقمنة في هذا القطاع، حيث تعاني مختلف المديرية من غياب التنسيق فيما بينها بسبب عملها بصفة منفردة وهو ما يتطلب ربط هذه الإدارات باستخدام الرقمنة.

3-1 المساهمة في التنسيق بين الإدارات: نظرا لترابط بعض الإدارات ببعضها وجب وجود حلقة الكترونية كقطاع الضرائب وقطاع أملاك الدولة فمثلا عند شراء أو بيع عقار يجب دفع إتاوات أو رسوم ففي كثير من الأحيان يجد المكلف عائق إثبات الملكية وبعد التوجه إلى مديرية أملاك الدولة يجب عليه التوجه إلى إدارة الضرائب بسبب غياب التنسيق الإلكتروني بين مختلف المديرية.

3-2 القضاء على التهرب الضريبي: إن عدم الرغبة في دفع الضرائب يعود إلى عدة أسباب من بينها عدم الإحصاء الصحيح -للوعاء الضريبي، البرقراطية على مستوى هذه الضرائب، وعدم وجود تصريح إجباري لرقم الأعمال والإرباح والثروة والممتلكات، مما يدي إلى التهرب الضريبي لذا يجب إدراج الرقمنة لتسهيل الإجراءات الإدارية مما يسمح للمكلف بالضريبة بالدفع دون الحاجة للتنقل إلى مصلحة الضرائب بصفة مباشرة حيث يتم

التحصيل الجبائي من حساباته البنكية أو البريدية وذلك بالتعاون مع وزارة البريد وكذا البنوك من خلال التعاملات الالكترونية وبشفافية أكثر وبعيدا عن أي تلاعبات إدارية.

3-4 محاربة الغش الضريبي: إن رقمنة قطاع الجمارك سيساهم في القضاء على تضخيم الفواتير وهو ما سيضفي الشفافية والواقعية على التعاملات المتعلقة بتصريح المصنع أو المستورد، وكذا المبلغ الذي سيتم بيعها به كما تعتبر الرقمنة ضرورية لغرس الثقة في المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين وخطوة مهمة لتحويل مناخ الاستثمار في الجزائر إلى مناخ مستقطب وغير منفرد وبعيد كل البعد عن التلاعبات الإدارية، لذا يجب توفير الأرضية اللازمة للاتجاه نحو رقمنة كل القطاعات الاقتصادية من خلال تكوين العمال المتواجدين في مختلف المديرات وسن القوانين اللازمة لرقمنة قطاع المالية عبر مراحل، بالإضافة إلى وجود رقابة صارمة في التنفيذ من أجل إطلاق فعال وناجع للرقمنة للخروج من التنظير إلى التنفيذ. (قوادي، 2022)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد التطرق في الجانب النظري إلى واقع رقمنة النظام الضريبي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية، سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وأبرز ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وذلك من خلال ثلاث مطالب:

- **المطلب الأول:** الدراسات السابقة
- **المطلب الثاني:** قراءة الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1- دراسة نويوة، 2020 أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهدف الدراسة إلى معرفة إلى أي حد ستساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية، باستخدام المقابلة الشفهية والملاحظة المباشرة ، تحليل الوثائق الإدارية لدى مصلحة الضرائب .

توصلت النتائج إلى : حققت الإدارة الضريبية تطور كبير من خلال اعتمادها على الوسائل الرقمية الحديثة في زيادة أداء الرقابة الجبائية ومحاربة التهرب الضريبي بهدف ترسيخ الشفافية والوعي الضريبي بين عموم الموظفين . تساهم رقمنة الاقتصاد الضريبي في إحداث تغييرات في حيات الناس والدولة ككل حيث أصبح إدخال تقنيات المعلومات أحد العوامل التي تضمن اتخاذ القرارات الإدارية السريعة.

2- دراسة وصيف 2021 عصنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة الجزائر.

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة عصنة الإدارة الجبائية في تحقيق فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر ، باستخدام الاستبيان موزع على عينة من موظفي الإدارات الجبائية

توصلت النتائج إلى :المنظومة الجبائية الجزائرية مازالت تعاني لعدم ثبات قوانينها التشريعية وهذا ما يؤدي إلى حصول فجوة في تحصيل الإيرادات من المكلفين .

ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع العصنة من خلال بناء الهياكل الإدارية ذات البنية التحتية الجيدة، بهدف مواكبة التطورات العالمية في إطار تحسين خدمات الإيرادات العمومية.

3- دراسة شرواطي ، 2022 ، دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة مديرية الضرائب البلدية ،

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى كفاءة نظام المعلومات جبائتك في تحسين الرقابة الجبائية لدى مديرية الضرائب بالبلدية، باستخدام التحليل والوصف، مقابلة لدى مديرية الضرائب البلدية

توصلت النتائج إلى: تحظى وظيفة الرقابة الجبائية بأهمية بالغة لدى الإدارة الجبائية تتجلى من خلال عدد المديریات والمصالح المختصة بالرقابة.

تخصص الإدارة الجبائية الإمكانيات والوسائل اللازمة لوظيفة الرقابة الجبائية نظرا لطبيعة النظام الجبائي الجزائري الذي يعتبر نظام تصريحي.

4- دراسة قوادري ، 2022 ،رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر .

تهدف الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى ستساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية ، باستخدام تحليل الوثائق والتقارير لدى مديرية الضرائب

توصلت النتائج إلى : بدأت المديرية العامة للضرائب في رقمنة النظام الضريبي على بعض المؤسسات الكبرى من خلال تبني نظام معلوماتي جبائي حديث "جبائتيك" لتسهيل العمليات المتعلقة بالتصريح والتحصيل الجبائيين .

عدم تماشي رقمنة النظام الضريبي مع الرقابة الجبائية من خلال عدم تعميم نظام رقمنة النظام الضريبي على جميع الإدارات الضريبية وباقي القطاعات المالية كالجمارك وإدارة أملاك الدولة وغيرها ، مما ساهم في عدم محاربة التهرب الضريبي والغش الضريبي كتضخيم الفواتير .

5- دراسة سمان ، 2023 ، أثر الرقابة في تحسين الأداء الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الرقابة الجبائية في تحسين أداء الإدارة الضريبية المكلفة بالرقابة الجبائية لولاية المسيلة، باستخدام تحليل الوثائق لدى مديرية الضرائب لولاية المسيلة

توصلت النتائج إلى: تعد الرقابة الجبائية من أهم الأساليب المعتمدة لمواجهة التهرب ومكافحة مختلف أساليب الغش الضريبي.

تعطي مؤشرات قياس الأداء صورة عن جاهزية مصلحة الرقابة الجبائية في التعامل مع مختلف الملفات الجبائية .

6- دراسة كماش،2024، مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر الكشف التلخيصي السنوي ERA نموذجاً. باستخدام تحليل الوثائق

تهدف الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى يمكن أن تساهم الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر

توصلت النتائج إلى: عدم وضوح الرؤية لدى الخاضعين للضريبة وأعوان الإدارة الجبائية بسبب كثرة القوانين وتعديلاتها.

وجود تفاوتات كبيرة في تطبيق الإصلاحات الجديدة ويتعلق الأمر بمديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.

7- دراسة Dahmoune&Karmi، 2024، بعنوان " The Impact of the Digital Transformation of the Tax Administration in Algeria on "the Taxpayer's Tax Compliance (Jibaya'tic Portal Model)

من الدراسات الحديثة التي تناولت أثر الرقمنة على الامتثال الضريبي في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير التحول الرقمي للإدارة الجبائية من خلال بوابة "جبائتك" على سلوك المكلفين بالضريبة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام تحليل الوثائق والاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث شملت العينة مجموعة من مستخدمي بوابة "جبائتك".

وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين التصريح الإلكتروني والامتثال الضريبي، مما يدل على أن الرقمنة تساهم في تحسين أداء الإدارة الجبائية، ومع ذلك، أظهرت الدراسة وجود بعض التحديات مثل لإنقطاعات المتكررة للخدمة ونقص بعض الخصائص

كالدفع الإلكتروني، وهو ما يؤثر سلباً على فعالية النظام، مما يستدعي تطويره وأخذ آراء المستخدمين بعين الاعتبار.

8- دراسة Chebab، 2025، بعنوان " Challenges and Opportunities in The Digitalization of Tax Administration "

من الدراسات التي تناولت رقمنة الإدارة الجبائية من خلال تحليل مقارن لتجارب دولية مع التركيز على الجزائر، هدفت إلى إبراز أثر الرقمنة على الإيرادات والامتثال الضريبي، واعتمدت على تحليل بيانات زمنية ونماذج قياسية.

وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الرقمنة وتحسن الأداء الجبائي، مع الإشارة إلى بعض التحديات مثل ضعف البنية التحتية والتكاليف.

9- دراسة Rezki, Bouzid, Guendouzi، 2025، بعنوان " التحول الرقمي للإدارة

الجبائية في الجزائر: التحديات والآفاق في ظل الإدارة الإلكترونية "

من الدراسات التي تناولت موضوع رقمنة الإدارة الجبائية في السياق الجزائري، حيث هدفت إلى تحليل واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية وإبراز أهم التحديات التي تواجهها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدبيات المرتبطة بالموضوع. وتوصلت إلى أن التحول الرقمي يساهم في تحسين جودة الخدمات الجبائية وتحديث الإدارة، غير أنه يواجه عدة معوقات، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الكفاءات البشرية، وصعوبات إدارة التغيير، مما يستدعي تبني استراتيجية متكاملة تقوم على تطوير التكنولوجيا وتعزيز التكوين المستمر.

المطلب الثاني : قراءة الدراسات السابقة

الجدول رقم (1-1): الدراسات السابقة

إسم الدراسة	إسم المؤلف والسنة	أداة الدراسة	العينة	النتائج المتحصل عليها
أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية	إسماعيل بن محمد بن عبد الله نوييرة شيماء بنت محمد بن عبد الله العبوبي 2020	دراسة وصفية نظرية تحليل الوثائق والأدبيات	الإدارة الضريبية بالمغرب ومصالح الرقابة الجبائية	توصلت الدراسة إلى أن رقمنة النظام الضريبي تساهم في تحسين أداء الرقابة الجبائية من خلال تسهيل تبادل المعلومات بين الإدارات وتعزيز الشفافية والثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة وزيادة فعالية تحصيل الضرائب وتقليل التهرب الضريبي
فعالية عناصر الإدارة الجبائية الإلكترونية في تحسين الخدمات الجبائية	حميدوش رمزي بوضياف سامية 2021	استبيان	162 موظف وموظفة في الإدارات الجبائية الجزائرية	توفر الإدارة الجبائية الجزائرية على عوامل تقنية وموارد بشرية فعالة تساهم في تطبيق الإدارة الإلكترونية كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية عناصر الإدارة الجبائية الإلكترونية وتحسين الخدمات الجبائية
عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة الجزائر	وصيف فائزة خير الدين 2022	استبيان	180 فرد من موظفي الإدارات الجبائية الجزائرية	المنظومة الجبائية الجزائرية مازالت تعاني لعدم ثبات قوانينها التشريعية وهذا ما يؤدي إلى حصول فجوة في تحصيل الإيرادات من المكلفين . ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع العصرنة من خلال بناء الهياكل الإدارية ذات البنية التحتية الجيدة ، بهدف مواكبة التطورات العالمية في إطار تحسين خدمات الإيرادات العمومية
The Effectiveness Of Tax Control In Light The Application Of Financial Accounting System And Modernization Of The Tax Administration	سالم راضية، تومي سوميه 2021	استبيان	موظفي الإدارات الجبائية لولايي عنابة والطارف	وجود تحسين نسبي في فعالية الرقابة الجبائية بفضل تطبيق النظام المحاسبي المالي وعصرنة الإدارة، مع بقاء بعض النقائص
دور نظام المعلومات الجبائي في	خير الدين شرواطي 2022	دراسة وصفية	مديرية	تحظى وظيفة الرقابة الجبائية بأهمية

تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر — دراسة حالة مديرية الضرائب البلدية ،	قوادي محمد 2022	تحليل الوثائق والتقارير تحليل نظام الرقمنة الجبائية جبائيتيك	الضرائب لولاية البلدية	بالغة لدى الإدارة الجبائية ويتجلى ذلك من خلال عدد المديريات والمصالح المختصة بالرقابة، تخصص الإدارة الجبائية الإمكانيات والوسائل اللازمة لوظيفة الرقابة الجبائية لنظرا لطبيعة النظام الجبائي الجزائري الذي يعتبر نظام تصريحي
رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر	Dr. Ibraheem N .M Jodeh 2022	استبيان	موظفين في الإدارة الضريبية الأردنية	ساهمت رقمنة النظام الجبائي في التحسين من الأداء الجبائي والحد من التهرب الضريبي إلا أن نظام جبائيتيك ركز على التصريح والتحصيل دون تفعيل كاف للرقابة الجبائية
The Impact Of The Application -Of E Government And Accounting Information Systems In Achieving The Objectives Of Tax Systems The Jordanian) Tax System As (A Case Study	علي سمان 2023	دراسة تحليلية	مديرية الضرائب لولاية المسيلة	تعد الرقابة الجبائية من أهم الأساليب المعتمدة لمواجهة التهرب الضريبي ومكافحة مختلف أساليب الغش الضريبي
أثر الرقابة في تحسين الأداء الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة .	سليمان سعيدة ملاك قارة 2023	استبيان	عينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة	وجود علاقة ارتباط طردية ومتوسطة بين رقمنة الإدارة الضريبية والوعي الجبائي وعلاقة طردية ضعيفة نسبيا بين رقمنة الإدارة الضريبية والامتثال الجبائي
مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة	ChenbiSoureya2023	تحلي الوثائق، دراسة حالة	مديرية الضرائب لولاية المسيلة	لنظم المعلومات دور فعال في الحد من التهرب الضريبي من خلال تحسين جمع المعلومات وزيادة فعالية الرقابة الجبائية
The rôle of the information Systems in combating Tax evasion a - case Study of the state directorate of taxes in M'sila				

مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر الكشف التلخيصي السنوي ERA نموذجاً. ب	حسين كماش 2024	دراسة تحليلية	دراسة تحليلية	عدم وضوح الرؤية لدى الخاضعين للضريبة وأعوان الإدارة الجبائية بسبب كثرة القوانين وتعديلاتها، وجود تفاوتات كبيرة في تطبيق الإصلاحات الجديدة ويتعلق الأمر بمديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب
أثر رقمنة الإدارة الجبائية على الإمتثال الضريبي والحصيلة الجبائية	شعراوي سفيان جردان نور الدين 2024	تحليل البيانات والإحصائيات	الإدارة الجبائية في الجزائر 2019- 2023	أظهرت الدراسة أن رقمنة الإدارة الجبائية ساهمت في زيادة الإمتثال الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية
إستراتيجية رقمنة الإدارة الجبائية كضرورة للإمتثال الضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي في الجزائر	مرداسي شوقي بوراس مروى 2024	أداة micmac التحليل الهيكل	تعتمد على عينة بشرية دراسة تحليلية للعوامل	الجزائر لا تزال في بدايات تبني رقمنة الإدارة الجبائية وتم تحديد مجموعة من العوامل المؤثرة في تطويرها ضرورة تطبيق الرقمنة بشكل فعال وفي المدى القصير
The Impact of Digitizing Tax Administration in Algeria on Tax Evasio	Elfodil Mohamed Esedik الفوزيل محمد صديقي 2025	تحليل الأنظمة الرقمية والمنصات الجبائية	دراسة تحليلية	الرقمنة ساهمت في تقليل التهرب الضريبي من خلال تتبع المكلفين، تقليل الأخطاء، تعزيز الشفافية وتقوية آليات الرقابة، مع وجود تحديات مثل نقص التكوين وضعف التكامل الرقمي
Analysis of the strategy of modernizing Tax services offerings in Algeria	Naouel Asoul Khira Amri 2025	وصف تحليلي، استبيان	45 مكلف بالضريبة	تحسين جودة الخدمات، تعزيز الشفافية، تطور الرقمنة، رفع كفاءة التحصيل

المصدر: من إعداد الطلبة

تتميز هذه الدراسة بكونها تعالج موضوع رقمنة النظام الجبائي في مرحلة حديثة من التطبيق داخل مركز الضرائب لولاية ورقلة، حيث تم الإطلاق الرسمي لبرنامج جبائتك ونظام SAP منذ شهر نوفمبر، كما تبرز خصوصيتها في تناول فترة انتقالية تك خلالها تعليق الرقابة الجبائية مؤقتاً بناءً على تعليمات قانونية، وهو ما أتاح تحليل أثر الرقمنة في سياق تنظيمي وقانوني خاص، مع الاعتماد على متابعة ميدانية مباشرة لتطبيق النظام داخل المركز وإبراز الصعوبات التطبيقية المرتبطة بتصحيح الأخطاء وتتبع العمليات.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل، تم التطرق إلى الإطار النظري لكل من رقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية، من خلال عرض مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بهما، مع تحديد أهم المتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنية اللازمة لتطبيق الرقمنة داخل الإدارة الجبائية .

كما تم إبراز العلاقة التكاملية بين رقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية، حيث تبين أن اعتماد الأنظمة الرقمية يساهم في تحسين فعالية الرقابة من خلال تعزيز دقة المعلومات، تسهيل عملية المعالجة، وتقليل فرص التهرب الضريبي، بما ينعكس إيجاباً على مردودية الإدارة الجبائية.

وفي الأخير، تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، مع ما تتميز به دراستنا عن الدراسات السابقة، تمهيداً للانتقال إلى الجانب التطبيقي الذي يهدف إلى اختبار هذه العلاقة ميدانياً.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية

م. ق. ا. ت

تمهيد:

تناولنا في الفصل السابق الإطار النظري لدور رقمنة النظام الجبائي في تعزيز الرقابة الجبائية، في هذا الفصل سيتم الإجابة على تساؤلات البحث من خلال تحليل محاور الاستبيان المعتمد عليه في الدراسة كأداة لجمع البيانات، ومن ثم دراستها وتحليلها وتفسيرها مستعينين في ذلك ببرنامج SPSS وتفسير النتائج في إطار اختبار فرضيات الدراسة والخروج بجملة من الاقتراحات والتوصيات.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
- المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث وصفا للإجراءات المتبعة في إعداد الدراسة، التعريف بمنهج الدراسة ومصادر جمع المعلومات ووصف لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداة الدراسة (الاستبيان) والتأكد من صدقها وثباتها وبيان إجراءات الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات .

المطلب الأول : طريقة وأدوات الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم التعريف بالأداة المستخدمة في جمع البيانات من أجل الدراسة الميدانية وتحليلها وصولا إلى وصف وتحليل خصائص عينة الدراسة .

1 - تقديم أداة الدراسة: للتعرف على أداة الدراسة أكثر سيتم تصميم استمارة الاستبيان مع إعداد هيكل له.

1-1 تصميم استمارة الاستبيان : بغيت جمع المعلومات اللازمة وتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم استخدام الاستبيان كأداة أساسية للدراسة، ولقد تم إعداد الاستبيان وتطويره بناء على ما جاء في الجانب النظري بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة، إضافة إلى اقتراحات مجموعة من الأساتذة في تخصص المحاسبة والجبائية، وذلك لجعل أداة الدراسة أكثر موضوعية ودقة في القياس، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى خمس محاور تتمثل في مايلي :

➤ **المحور الأول :** يتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة والمتمثلة في: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الخبرة والمنصب الوظيفي .

➤ **المحور الثاني :** ويتكون من 3 أبعاد تمثل أبعاد رقمنة النظام الجبائي، والمتمثلة في :

❖ **البعد الأول :** المتطلبات القانونية احتوى على ثماني عبارات

❖ **البعد الثاني :** المتطلبات التنظيمية والإدارية احتوى على خمس عبارات

❖ **البعد الثالث :** المتطلبات التقنية احتوى على خمس عبارات

➤ **المحور الثالث :** يمثل أبعاد فعالية الرقابة الجبائية، احتوى على سبعة عبارات

➤ **المحور الرابع :** يمثل أبعاد دور الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية، احتوى على خمس عبارات

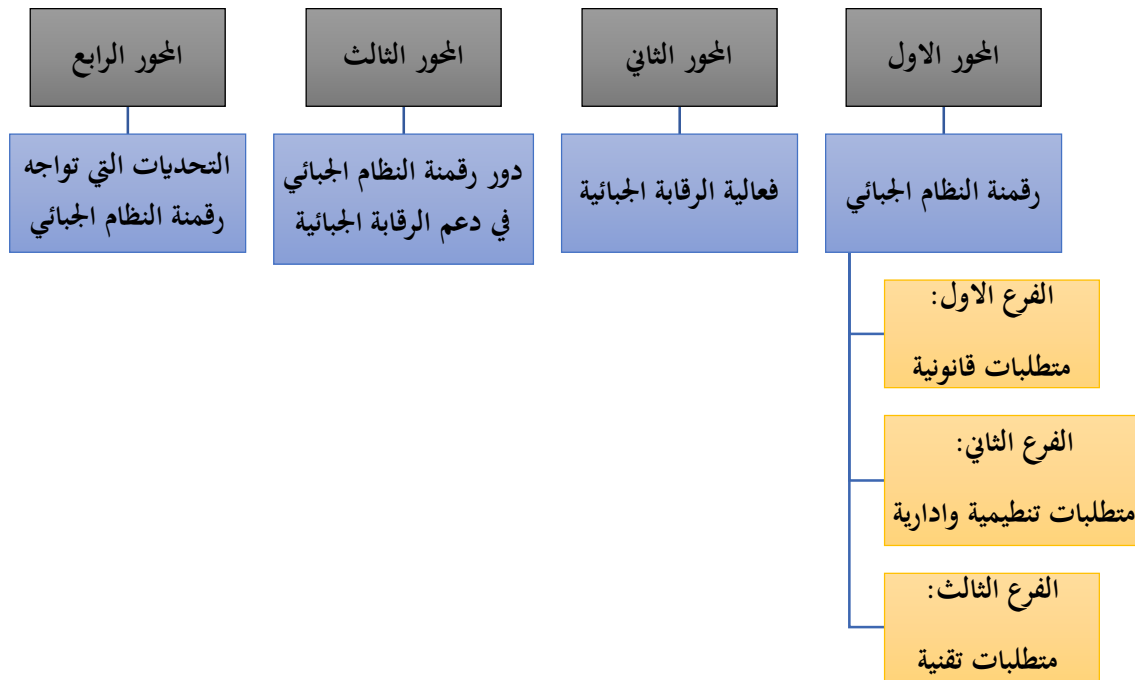
➤ **المحور الخامس :** يمثل التحديات التي تواجه رقمنة النظام الجبائي احتوى على أربع عبارات

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي وهو من أكثر المقاييس شيوعا بالنسبة لنوع الدراسة، ويقوم على إعطاء مفردات العينة إمكانية التعبير على موافقتهم من عدمها على أساس سلم متدرج من موافق بشدة (1) إلى غير موافق بشدة (5)، على أن يتم إدراج لكل خيار من مختلف هذه الخيارات أوزان متباينة تعكس التدرج في مستوياتها، ويوضح الجدول الموالي درجات الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي .

1-2 هيكل الدراسة :

الشكل (1-2): نموذج هيكل الدراسة



الصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

المحور الأول يقيس أبعاد رقمنة النظام الجبائي (المتغير المستقل) والمحور الثاني يقيس فعالية الرقابة الجبائية (المتغير التابع)، أما المحور الثالث فيقيس العلاقة بين المتغيرين، وتم إدراجه من أجل مقارنة النتائج الإحصائية مع نتائج الاستجواب، والمحور الرابع يهدف إلى الكشف عن التحديات التي تواجه رقمنة النظام الجبائي من وجهة نظر المستخدمين والتي تساعد صناع القرار في مواجهتها .

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

2- اختبار كفاءة الاستبيان: بهدف معرفة مدى صدق وثبات أداة الدراسة سنقوم باختبار الصدق الظاهري واختبار ثبات الاستبيان .

1-2 الصدق الظاهري:

بعد إعداد الاستبيان في صورته الأولى من أجل أخذها بعين الاعتبار وتأكيد مصداقيتها ومدى شموليتها لموضوع الدراسة، تم عرضها على مجموعة من الأساتذة في التخصص، أو ما يعرف بصدق المحكمين يقصد به: "المظهر العام للاستبيان من حيث المفردات، وكيفية صياغتها، ودقتها وموضوعيتها ومدى مناسبة الأداء للغرض الذي وضع لأجله" (أنظر الملحق 01)

2-2 اختبار ثبات الاستبيان

ولأجل توضيح مدى ثبات الاستبيان قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ، ويشير ثبات الاستبيان إلى أنه يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه لأكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط بمعنى الاستقرار في نتائج استبيان الدراسة، وعدم تغيرها بشكل كبير في ما لو تم إعادة توزيعه على فئة الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية مختلفة ويبين الجدول التالي نتائج معامل ألفا كرونباخ .

الجدول رقم (1-2) معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

عبارات الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ
34	0,927

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح لنا درجة الاتساق الداخلي بين عبارات محاور الاستبيان، وهذا ما يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليه كأداة لجمع البيانات الضرورية لتحليل واختبار الفرضيات الموضوعية للدراسة الميدانية، حيث كان معامل الثبات يفوق القيمة 0.9 وهي قيمة مقبولة، لأنها تفوق القيمة 0.7 (70%) وهي القيمة المعيارية المعتمدة في العلوم الاجتماعية . وتعني هذه القيمة أن 92.7% من العينة سيعيدون نفس الإجابة في حالة استجوابهم مرة أخرى، وهي قيمة تعبر عن مدى مصداقية المستجوبين .

3-2 اختبار الاتساق البنائي

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى ثبات الاتساق البنائي للاستبيان ويتم ذلك من خلال تحديد قيمة معامل الثبات لمحاور الاستبيان فيما بينها .

الجدول رقم (2-2): معامل ألفا كرونباخ لثبات المحاور

عدد المحاور	ألفا كرونباخ
6	0,806

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بينت نتائج التقدير أن معامل ألفا كرونباخ بين المحاور يقدر بـ 80,6% وهي قيمة تفوق الحد الأدنى المقبول في الأبحاث الاجتماعية (70%) وهو ما يؤكد أن الاستبيان يتميز بقوة الاتساق البنائي.

2_4 اختبار صدق الاتساق الداخلي

بعد التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان قمنا باختبار الاتساق الداخلي له، من أجل القيم بهذا الاختبار قمنا بحساب معامل الارتباط لبيرسون، حيث يقيس اختبار صدق الاتساق الداخلي مدى ارتباط فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، أما صدق الاستبيان البنائي فيقيس درجة ارتباط كل محور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة . والنتائج المحصل عليها مبينة في الجداول التالية :

الجدول رقم (2-3): يوضح الاتساق الداخلي لإبعاد ومحاور الدراسة

محاور الدراسة	Pearson Correlation	Sig
البعد الأول : المتطلبات القانونية	62,4	0,00
البعد الثاني : المتطلبات التنظيمية والإدارية	90,8	0,00
البعد الثالث : المتطلبات التقنية	87,7	0,00
المحور الأول :رقمنة النظام الجبائي	86,2	0,00

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

0,00	85,5	المحور الثاني : فعالية الرقابة الجبائية
0,00	83,9	المحور الثالث : دور الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية
0,00	47,2	المحور الرابع : التحديات التي تواجه رقمنة النظام الجبائي
دال : أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارات والدرجة الكلية لمحورها		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج تقدير أن نتائج ارتباط جميع المحاور المقدرة تتمتع بالمعنوية الإحصائية (0,00) وهو ما يؤكد على وجود اتساق بين أبعاد ومحاور الدراسة .

المطلب الثاني: وصف مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار مركز الضرائب لولاية ورقلة ، كمجتمع لدراسة العلاقة بين رقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية .

1- تعريف مركز الضرائب CDI

مركز الضرائب CDI هو إدارة عمومية تم إنشائها في 18/06/2006 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 وهو مكلف بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص "مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة .

حيث تم الإطلاق الرسمي لنظام المعلومات جبايتك بمركز الضرائب ورقلة يوم 5 أكتوبر 2025 وقد تم التأكيد على أهمية الرقمنة بالنظر لما توفره من تسهيلات وسرعة المعاملات والحماية للمعطيات يتكون من عدة مصالح وهي :

➤ المصلحة الرئيسية للتسيير :

وتكلف بالتكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء ومتابعة الامتيازات والدراسة الأولية للاحتجاجات .

➤ المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث :

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

وتكلف بانجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها من اجل استغلالها .

➤ المصلحة الرئيسية للمنازعات :

وتكلف بدراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز وكذا طلبات استرجاع الرسم علي القيمة المضافة .

➤ القباضة :

وتكلف بالتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل .

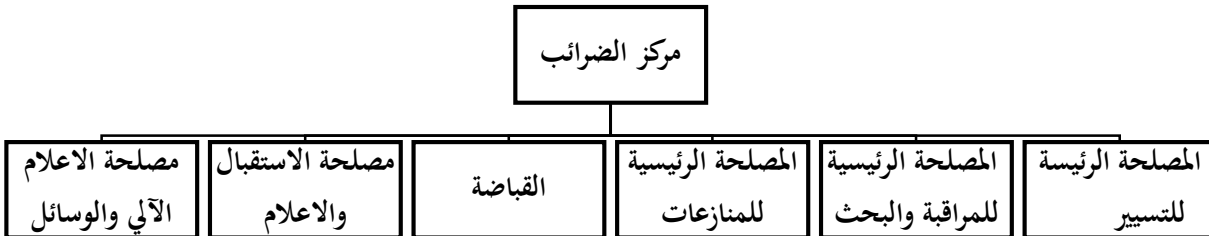
➤ مصلحة الاستقبال والإعلام :

تحت سلطة رئيس المركز وتكلف بتنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم، نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب .

➤ مصلحة الإعلام الآلي والوسائل :

وتكلف ب استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها .

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية ورقلة



المصدر : مستخرج من الجريدة الرسمية

2- وصف عينة الدراسة :

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

تم توزيع 40 استمارة استبيان ورقي على أفراد العينة والمتمثلة في موظفي المصلحة الرئيسة للمراقبة والبحث بمركز الضرائب بورقلة .

أما عن العينة الفعلية فيوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم(2-4): عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	عدد الاستثمارات الملغية	عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل
40	34	01	33
%100	85%	2,5%	82,5

المصدر: بناء على العمل الميداني للطلابتين

بعد عملية توزيع الاستبيان تم تحصيل 34 استمارة من أصل 40 مع رفض استمارة واحدة لعدم الإجابة على معظم الأسئلة مع إخضاع 33 استمارة للتحليل الإحصائي.

3- خصائص عينة الدراسة : تتميز عينة الدراسة بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في مايلي:

3-1 توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس: تتوزع عينة الدراسة حسب متغير الجنس كما يلي:

الجدول رقم(2-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

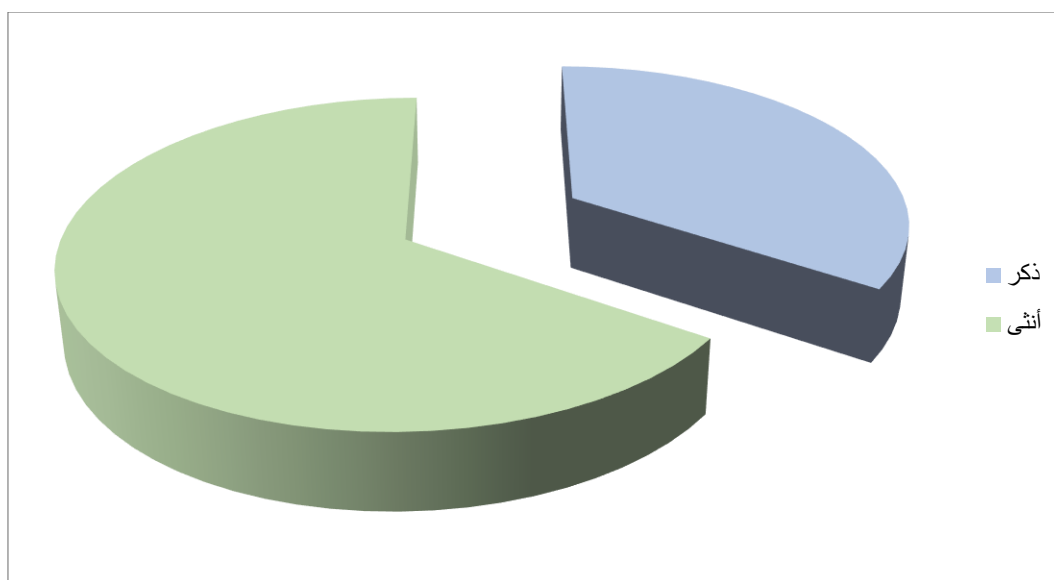
الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	11	%34,4
أنثى	21	%65,6
المجموع	32	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

تتوزع عينة الدراسة حسب متغير الجنس بأغلبية إناث بعدد 21 ونسبة 65,6 % تليها ذكور بعدد 11 و 34,4 % من المجموع الإجمالي للنسب، نفسر هذا التفاوت في النسب راجع لطبيعة عمل المؤسسة محل الدراسة.

الشكل رقم (2-3): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

2-3 توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية : تتوزع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية كما يلي:

الجدول رقم (2-6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

النسبة	التكرار	العمر
9,4%	3	أقل من 30
15,6%	5	من 31 إلى 35

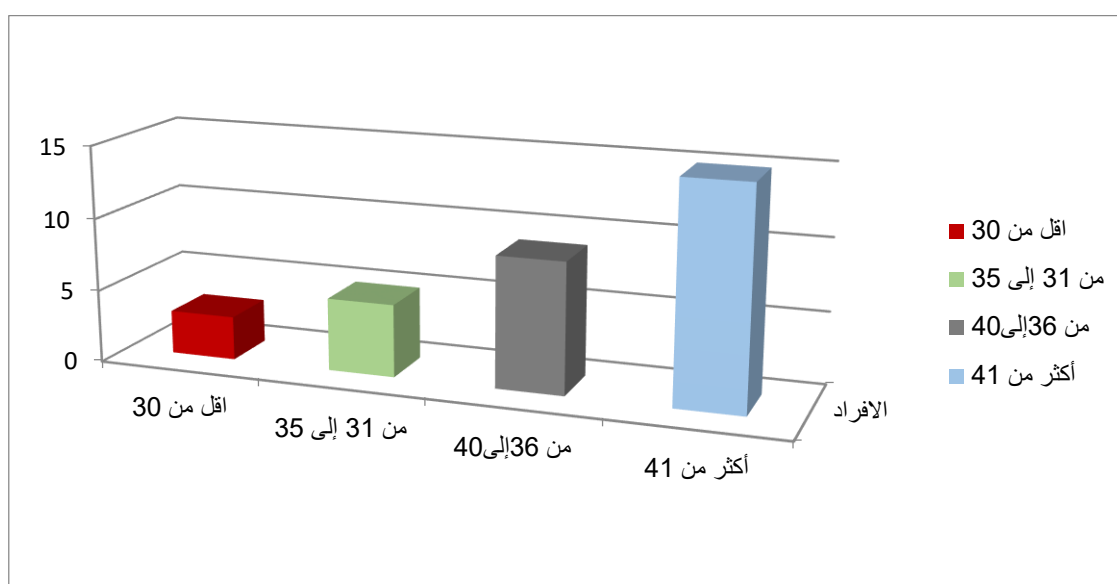
الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

من 36 إلى 40	9	28,1%
أكثر من 41	15	46,9%
المجموع	32	100%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تتوزع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية بأغلبية أكثر من 41 سنة بعدد 15 فرد ونسبة 46,9% يليها 9 أفراد من 36 إلى 40 سنة بنسبة 28,1% ثم 5 أفراد من 31 إلى 35 سنة بنسبة 15,6% ، و3 أفراد أقل من 30 سنة ونسبة 9,4%

الشكل رقم (2-4): تمثيل بياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

3-3 توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي : تتوزع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي كما يلي :

الجدول رقم (2-7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
--------	---------	------------------

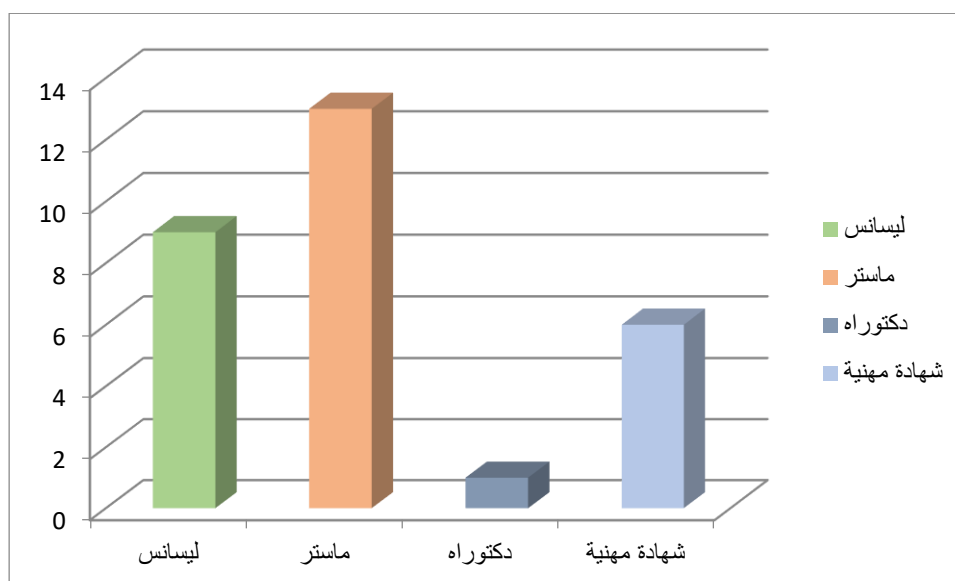
الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

ليسانس	9	31%
ماستر	13	44,8%
دكتوراه	1	3,4%
شهادة مهنية	6	20,7%
المجموع	29	100%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تتوزع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي بأغلبية ماستر بعدد 13 فرد ونسبة 44,8%، تليها 9 أفراد بشهادة ليسانس ونسبة 31%، ثم شهادة مهنية ب 6 أفراد ونسبة 20,7% وفي الأخير فرد واحد بشهادة دكتوراه ونسبة 3,4%.

الشكل رقم (2-5): تمثيل بياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

4-3 توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة : تتوزع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة كما يلي:

الجدول رقم (2-8) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
--------	---------	--------

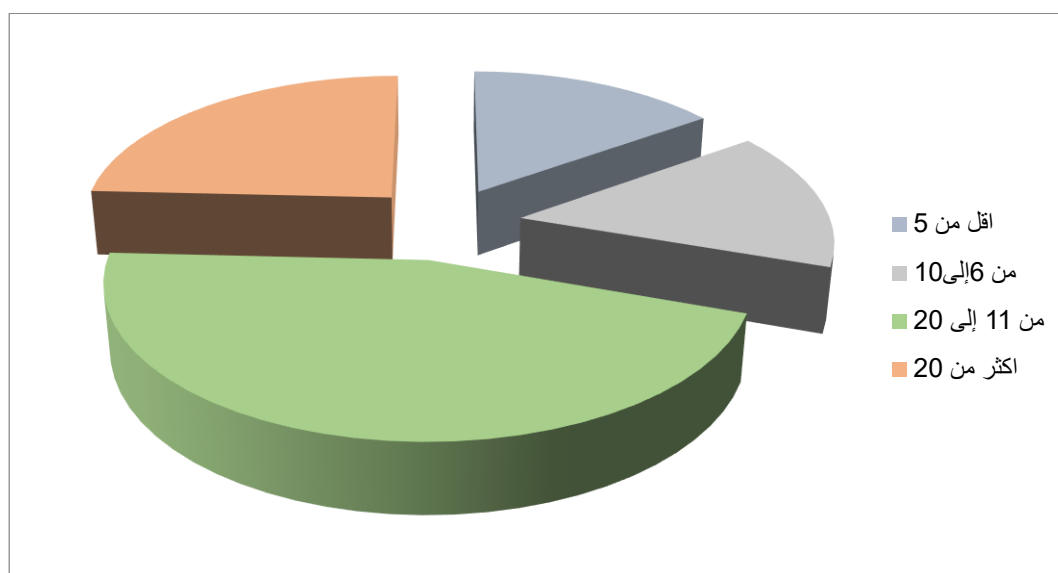
الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

أقل من 5	5	15,2%
من 6 إلى 10	5	15,2%
من 11 إلى 20	15	45,5%
أكثر من 20	8	24,2%
المجموع	33	100%

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تتوزع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة بأغلبية من 11 إلى 20 سنة بعدد 15 فرد وبنسبة 45,5% ،
تليها أكثر من 20 سنة بعدد 8 أفراد وبنسبة 24,2% ثم من 6 إلى 10 سنوات وأقل من 5 سنوات بعدد
أفراد 5 لكل فئة وبنسبة 15,2% .

الشكل رقم (2-6): تمثيل بياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

3-5 توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي: تتوزع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي
كما يلي :

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

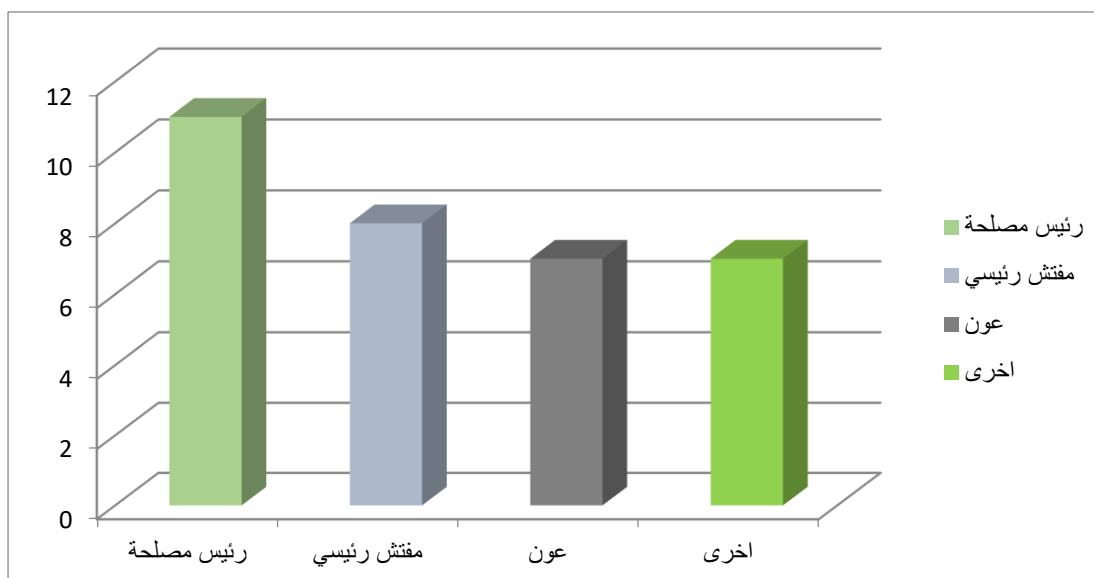
الجدول رقم (2-9) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة
رئيس مصلحة	11	33,3%
مفتش رئيسي	8	24,2%
عون	7	21,2%
أخرى	7	21,2%
المجموع	33	100%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تتوزع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي بأغلبية رئيس مصلحة بعدد 11 فرد ونسبة 33,3% ، تليها مفتش رئيس بعدد 8 أفراد ونسبة 24,2% ، ثم عون ووظائف أخرى بـ 7 أفراد لكل منصب ونسبة 21,2% .

الشكل رقم (2-7): تمثيل بياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة الميدانية، وذلك من خلال نتائج الارتباط ونتائج التقدير، ثم اختبار الفرضيات الموضوعية للدراسة وصولاً إلى تحليل نتائجها ومناقشتها.

المطلب الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

للتعرف على الاتجاه العام لإجابات دور رقمنة النظام الجبائي في تعزيز الرقابة الجبائية تم حساب المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري لكل إجابات أفراد عينة الدراسة، والنتائج مبينة في الجداول الموالية.

1- نتائج تحليل البعد الأول المتطلبات القانونية : تم تحليل نتائج البعد الأول كما يلي:

الجدول رقم (2-10): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
يساهم الإطار القانوني اللازم في دعم تطبيق الرقمنة في النظام الجبائي	2,06	0,801	2	موافق
توفر التشريعات الخاصة بالمعاملات الالكترونية يعزز فعالية النظام الرقمي الجبائي	2,00	0,803	2	موافق
تتوفر الإدارة الجبائية على قوانين تضمن حماية البيانات الرقمية للمكلفين بالضريبة	1,94	0,609	2	موافق
يواكب الإطار القانوني الحالي التطورات الرقمية في المجال الجبائي	2,33	0,890	2	موافق
تضمن القوانين سرية وأمن المعلومات الجبائية من الاختراقات	2,09	0,777	2	موافق
تدعم القوانين الجبائية استخدام التصريح والدفع الالكتروني	2,06	0,827	2	موافق
يساهم وضوح القوانين الجبائية في تقليل النزاعات الجبائية ورفضها بشكل عادل	2,24	0,936	2	موافق

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

يساهم تحديث القوانين في تحسين أداء النظام الجبائي	1,91	0,522	2	موافق
البعد الأول : المتطلبات القانونية	2,0785	0,48975		موافق

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير معطيات الجدول أعلاه الذي يتضمن عبارات البعد الأول أن وجهة نظر أفراد عينة المستجوبين تمركزت حول قيم المتوسط الحسابي (2,0785) ، والانحراف المعياري (0,48975)، وبناء على جدول تحديد الاتجاه العام لسلم ليكرت الخماسي فإن آراء المستجوبين تتمحور حول الإجابة "موافق"،

حيث المتوسط الحسابي له ضمن مجال الموافقة (من 1,80 إلى 2,59)، إذ نجد أن إجابة المستجوبين على عبارات البعد الأول موافقون عليها بدرجة موافق، فالمتوسط الحسابي لعباراته محصور بين (1,91-2,33)، حيث كل عبارات البعد الأول من العبارة رقم 01 إلى العبارة رقم 08 كانت بدرجة موافق .

2- نتائج تحليل البعد الثاني المتطلبات التنظيمية والإدارية: تم تحلي نتائج البعد الثاني كما يلي :

الجدول رقم (2-11): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
تساهم الأنظمة الالكترونية المتطورة في تسهيل العمل الإداري	1,67	0,479	1	موافق بشدة
توفر الإدارة دورات و برامج تدريبية كافية للموظفين لاستخدام الوسائل الرقمية	2,73	1,206	3	محايد
التصريح الالكتروني يقلل من الأخطاء المادية التي يقع فيها المكلف بالضريبة	2,18	0,683	2	موافق
توفر الدليل التنظيمي الرقمي يساهم في تبسيط الإجراءات الجبائية	2,00	0,500	2	موافق
يوجد الربط البيني بين قاعدة بيانات الضرائب وقواعد بيانات الهيئات الأخرى	2,85	0,939	3	محايد
البعد الثاني: المتطلبات التنظيمية والإدارية	2,2848	0,54090		موافق

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يتضمن عبارات البعد الثاني: المتطلبات التنظيمية والإدارية لرقمنة النظام الجبائي ومن وجهة نظر أفراد العينة المستجوبين نجد المتوسط الحسابي (2,2824) وبدرجة تطبيق موافق، وانحراف معياري (0,54090) حيث المتوسط الحسابي له ضمن مجال الموافقة (من 1,80 إلى 2,59) إذ نجد أن إجابات المستجوبين على عبارات البعد الثاني موافقون عليها بدرجة موافق، حيث العبارة رقم 01 احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (1,67) أي أنهم موافقون وبشدة على أن الأنظمة الالكترونية المتطورة تساهم في تسهيل العمل الإداري، أما العبارتين رقم 02 و 03 كانتا في المرتبة الثانية بدرجة موافق وبمتوسط حسابي (2,18) و (2,00)، كما كانت العبارتين رقم 02 و 05 في المرتبة الثالثة وبدرجة محايد وبمتوسط حسابي (2,73) و (2,85).

3- نتائج تحليل البعد الثالث المتطلبات التقنية : تم تحليل نتائج البعد الثالث كما يلي :

الجدول رقم (2-12): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
تتوفر الإدارة الجبائية على بنية تحتية تقنية كافية لدعم الرقمنة الشاملة	2,82	0,983	2	موافق
تتوفر الإدارات الجبائية على تجهيزات فعالة في كشف التهرب الضريبي	2,70	0,770	3	محايد
تتوفر الإدارة الجبائية على مراكز بيانات متطورة قادرة على استيعاب الضغط العالي للبيانات أثناء فترات التصريح	3,00	1,016	3	محايد
تتوفر الإدارة الجبائية على تقنيات تسمح بالتحليل السليم للبيانات الجبائية	2,81	0,965	3	محايد
تتمثل فعالية الرقابة الالكترونية في قدرة النظام على التنبؤ بالاختراقات ومعالجتها	2,81	0,931	3	محايد
البعد الثالث: المتطلبات التقنية	2,8394	0,81545	محايد	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

تشير معطيات الجدول أعلاه والمتضمن عبارات البد الثالث: المتطلبات التقنية لرقمنة النظام الجبائي وحسب وجهة نظر أفراد العينة المستجوبين نجد المتوسط الحسابي (2,8394) وبدرجة تطبيق محايد، وانحراف معياري (0,81545) حيث المتوسط الحسابي له ضمن مجال (من 2,60 إلى 3,39) إذ نجد أن إجابات المستجوبين على عبارات البعد الثالث محايد، حيث العبارة رقم 01 احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,82) أي أنهم موافقين على أن الإدارة الجبائية تتوفر على بنية تحتية تقنية كافية لدعم الرقمنة الشاملة، بينما جاءت العبارات من 02 إلى 05 في المرتبة الثانية وبدرجة محايد وبمتوسط حسابي (من 2,70 إلى 3,00).

4- نتائج تحليل المحور الثاني: فعالية الرقابة الجبائية: تم تحليل نتائج المحور الثاني كما يلي :

الجدول رقم (2-13): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
تعتمد الإدارة على أساليب حديثة في تنفيذ الرقابة الجبائية	2,61	0,966	3	محايد
تتوفر الإدارات الجبائية على أدوات وإجراءات تقنية للرقابة الالكترونية	2,69	0,896	3	محايد
تتميز إجراءات الرقابة الجبائية بالسرعة والدقة	2,52	0,870	2	موافق
يتم إختيار الملفات الخاضعة للرقابة وفق معايير دقيقة	2,24	0,751	2	موافق
توجد متابعة مستمرة لنتائج عمليات الرقابة الجبائية على ملفات المكلفين	2,30	0,728	2	موافق
تساعد الرقابة الجبائية في تحسين الالتزام الضريبي	2,06	0,348	2	موافق
تتوفر كفاءات مؤهلة لتنفيذ عمليات الرقابة الجبائية	2,39	0,827	2	موافق
المحور الثاني فعالية الرقابة الجبائية	2,3983	0,51102	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

نلاحظ من الجدول أعلاه والذي يتضمن عبارات المحور الثاني: فعالية الرقابة الجبائية ومن وجهة نظر أفراد العينة المستجوبين نجد المتوسط الحسابي (2,3983) وبدرجة موافق، وانحراف معياري (0,51102) حيث المتوسط الحسابي له ضمن مجال الموافقة (من 1,80 إلى 2,59)، إذ نجد أن إجابات المستجوبين على عبارات المحور الثاني موافقون عليها بدرجة موافق، حيث احتلت العبارات من 03 إلى 07 المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (من 2,06 إلى 2,52) أي أنهم موافقون على هذه العبارات، بينما العبارتين رقم 01 و02 جاءتا بدرجة محايد وبمتوسط حسابي (2,61/2,69).

5- نتائج تحليل المحور الثالث: دور رقمنة النظام الجبائي في دعم الرقابة الجبائية: تم تحليل نتائج المحور الثالث كما يلي :

الجدول رقم (2-14): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
تساعد الأنظمة الرقمية في إكتشاف حالات التهريب بالضريبي	2,16	0,677	2	موافق
تمكن الرقمنة من تحليل البيانات الجبائية بشكل أدق وفي أسرع وقت	2,03	0,637	2	موافق
تساهم قواعد البيانات الرقمية في إختيار الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية	2,25	0,667	2	موافق
أدت الرقمنة إلى تقليل الأخطاء البشرية في الرقابة الجبائية	2,24	0,561	2	موافق
تساهم الرقمنة في تعزيز الشفافية داخل الإدارة الجبائية	2,24	0,561	2	موافق
المحور الثالث: دور رقمنة النظام الجبائي في دعم الرقابة الجبائية	2,1636	0,51102	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

يشير الجدول أعلاه والمتضمن عبارات المحور الثالث: دور رقمنة النظام الجبائي في دعم الرقابة الجبائية وحسب وجه نظر أفراد العينة المستجوبين نجد المتوسط الحسابي (2,1636) وبدرجة تطبيق موافق، وانحراف معياري (0,51102) حيث المتوسط الحسابي له ضمن مجال الموافقة (من 1,80 إلى 2,59) إذ نجد أن إجابات المستجوبين على عبارات المحور الثالث موافقون عليها بدرجة موافق، حيث كل العبارات من 01 إلى 05 كانت بدرجة موافق وبمتوسط حسابي بين (2,03 و 2,25) .

6- نتائج تحليل المحور الرابع: التحديات التي تواجه رقمنة النظام الجبائي تم تحليل نتائج المحور الرابع كما يلي :

الجدول رقم (2-15): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
توجد صعوبات تقنية تعيق تطبيق الرقمنة	2,09	0,723	2	موافق
ضعف التكوين يؤثر على الاستفادة من الأنظمة الرقمية	1,73	0,517	1	موافق بشدة
تعاني الإدارة الجبائية من نقص في التجهيزات البرمجية والمعدات التقنية الحديثة اللازمة لعملية الرقمنة	2,24	0,902	2	موافق
توجد مخاطر تتعلق بأمن المعلومات	2,73	1,008	3	محايد
المحور الرابع: التحديات التي تواجه رقمنة النظام الجبائي	2,1970	0,60840	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يتضمن عبارات المحور الرابع: التحديات التي تواجه رقمنة النظام الجبائي ومن وجهة نظر أفراد العينة المستجوبين نجد المتوسط الحسابي (2,1970) وبدرجة تطبيق موافق وانحراف معياري (0,60840) حيث المتوسط الحسابي له ضمن مجال الموافقة (من 1,80 إلى

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

(2,59) إذ نجد أن إجابات المستجوبين موافقون عليها بدرجة موافق، حيث العبارة رقم 02 احتلت المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (1,73) أي أنهم يؤكدون وبشدة أن ضعف التكوين يؤثر على الاستفادة من الأنظمة الرقمية، في المرتبة الثانية العبارتين رقم 01 و 03 بمتوسط حسابي (2,09 و 2,24) وبدرجة موافق، في حين تأتي العبارة رقم 04 في المرتبة الثالثة وبمتوسط (2,73) وبدرجة محايد.

المطلب الثاني : اختبار فرضيات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أهم نتائج الدراسة التطبيقية من خلال عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة المذكور في المقدمة .

قبل ذلك تم التطرق إلى اختبار التوزيع الطبيعي بهدف التحقق من موضوعية نتائج الدراسة، تم الاعتماد على اختبار التوزيع ألعندالي للبيانات، هذا الأخير الذي يستخدم لمعرفة ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، والذي يؤثر بدوره على اختيار الاختبارات المطلوبة لاختبار الفرضيات ،والجدول الموالي يخلص أهم النتائج التي تم التوصل لها في اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات .

اختبار التوزيع الطبيعي : سيتم تحليل اختبار التوزيع الطبيعي كما يلي

الفرضية الصفرية: البيانات تتوزع توزيع طبيعي .

الفرضية البديلة : البيانات لا تتوزع توزيع طبيعي

الجدول رقم (2-16) : اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

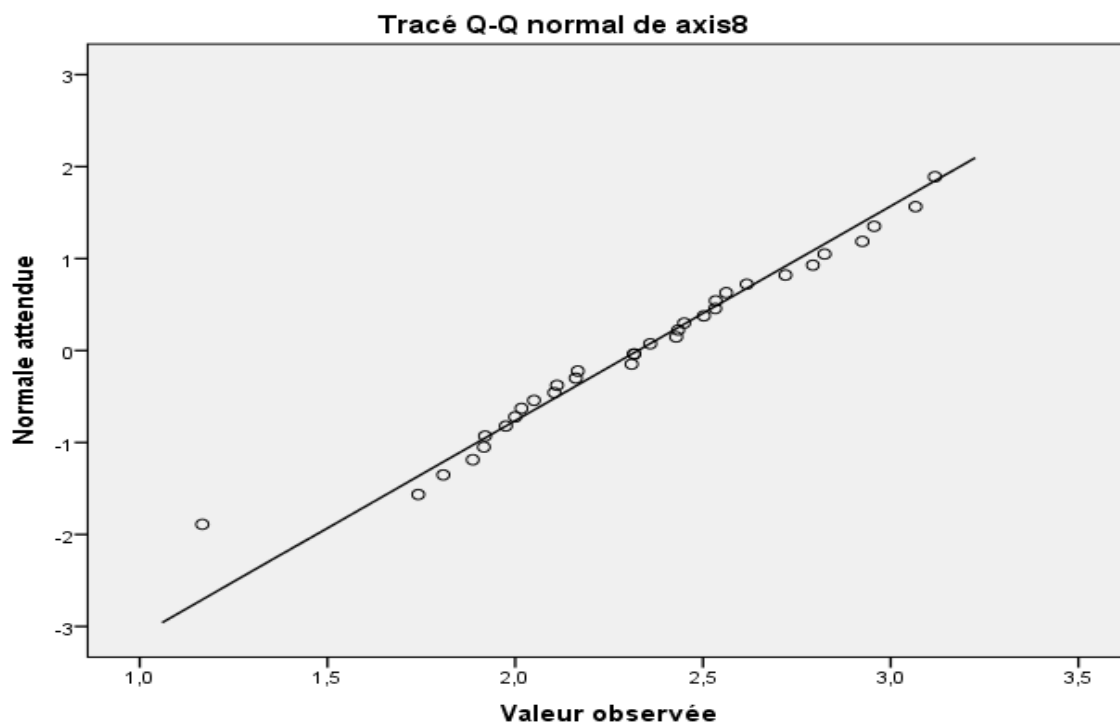
المحور العام للدراسة		
Kolmogorov-Smirnov		
Sig	قيمة Z	
0,200	0,070	بيانات الدراسة ككل

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

بما أن معنوية الاختبار (0,200) وهي أكبر من 0,05 نقبل الفرضية الصفرية ، ونرفض الفرضية البديلة أي أن البيانات تتوزع توزيع طبيعي، وهو ما تؤكده شكل انتشار البواقي الشكل البياني.

الشكل رقم(2-8): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

نلاحظ من خلال الشكل أن معظم المشاهدات تقع مباشرة على الخط المستقيم أي ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ماعدا نقطة واحدة بعيدة قليلا لكنها لا تؤثر بشكل جوهري على النمط العام للتوزيع .

1- اختبار فرضيات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أهم نتائج الدراسة التطبيقية من خلال عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة حيث كانت النتائج على النحو التالي :

1-1 نتائج اختبار الفرضية الأولى

نص الفرضية: يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين رقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية .

الفرضية الصفرية : لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين رقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية .

الفرضية البديلة : يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين رقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية .

• مصفوفة الارتباط

الجدول رقم (2-17): تمثل مصفوفة الارتباط

نتيجة الاختبار	المعنوية	معامل الارتباط	
يوجد ارتباط معنوي	0.00	0.235	البعد الأول: المتطلبات القانونية
يوجد ارتباط معنوي	0.00	0.729	البعد الثاني المتطلبات التنظيمية والإدارية
يوجد ارتباط معنوي	0.00	0.753	البعد الثالث : المتطلبات التقنية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تبين نتائج الجدول أعلاه أن هناك ارتباط خطي معنوي بين كل من المتغيرات المستقلة " المتطلبات القانونية، المتطلبات التنظيمية والإدارية، المتطلبات التقنية" و المتغير التابع ، هذه الارتباطات الشائبة تؤكد على وجود

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

التأثير والتناسق بينها. أما طبيعة واتجاه وفعالية هذا التأثير فيبينها نتائج اختبار الارتباط الكلي، من خلال الفرضيتين :

الفرضية الصفرية: لا توجد تأثير كلي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

الفرضية البديلة: يوجد تأثير كلي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

الجدول رقم (2-18): نتائج اختبار الارتباط الكلي

الإبعاد المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التفسير R ²	معامل R ² المصحح	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية (Sig)	اختبار DW
الإبعاد المستقلة مجتمعة	0.89	0.796	0.775	376.43	0.00	2.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بما أن معنوية النموذج (اختبار فيشر) = 0,000 فانا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة بوجود النموذج أي النموذج مقبول إحصائيا ، حيث هناك تأثير معنوي لأبعاد رقمنة النظام الجبائي على فعالية الرقابة الجبائية، وتؤكد ذلك نتائج الاختبار جودة النموذج اختبار ديرين واتسون $DW = 2,01$

قيمة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت 77 بالمائة، وهو ما يعني أكثر من 77 بالمائة من تغيرات المتغير التابع مردها إلى أبعاد رقمنة النظام الجبائي المتمثلة في البعد القانوني والبعد التنظيمي والبعد التقني

جدول ANOVA

الجدول رقم (2-19): جدول ANOVA

الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	SIG
	8,761	3	2,920	37,643	0,000

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

		0,078	29	2,250	البواقي
			32	11,011	المجموع

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بما أن القيمة الإحصائية (0,000) وهي أقل من 0,05 فأنا نقبنا النتائج أي أن المتغير المستقل بأبعاده الثلاث ذا تأثير معنوي على المتغير التابع.

جدول معلمات النموذج:

الجدول رقم(2-20): جدول معلمات النموذج

معامل ألفا	الثابت	البعد القانوني	البعد التنظيمي	البعد التقني
0.16	0.48	0.22	0.36	
0.52	0.00	0.1	0.09	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج جدول المعلمات أن القيم الجزئية للمتغيرات المستقلة كانت معنوية عند مستوى 10 بالمائة، وبالتالي فإن هذه التأثيرات الجزئية جميعها فعالة في المتغير التابع، باستثناء الحد الثابت الذي كان لا يتمتع بالمعنوية الإحصائية

وقد بلغ معامل الانحدار للبعد القانوني 0,485 بينما كان في البعد التنظيمي والإداري 0,229 أما البعد التقني فكان 0,363 وكان معامل الارتباط للإبعاد مجتمع مع المتغير المستقل 0,161 ومعامل التفسير 0,796 ما يعني أن من التغيير فعالية الرقابة الجبائية يمكن تفسيره من خلال هذه الإبعاد مجتمعة .

ومن خلال معاملات الانحدار نجد:

- المتطلبات القانونية هي الأقوى (B=0,485)
- تليها المتطلبات التقنية (B=0,363)
- ثم المتطلبات التنظيمية والإدارية (B=0,229)

ويمكن تحديد معادلة الانحدار لنموذج الدراسة كما يلي :

$$Y = 0,161 + 0,485 (\text{المتطلبات القانونية}) + 0,229 (\text{المتطلبات التنظيمية والإدارية}) + 0,363 (\text{المتطلبات التقنية})$$

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

من خلال المعادلة أعلاه، يتبين أن تغيرات المتطلبات القانونية تفسر 48.5 بالمائة من تغيرات المتغير التابع بينما المتطلبات التنظيمية والإدارية تفسر 22,9 بالمائة من التغيرات، في حين المتطلبات التقنية تفسر 36,6 بالمائة من تغيرات المتغير التابع .

2-1 نتائج اختبار الفرضية الثانية

نص الفرضية: هناك تقارب في طبيعة العلاقة المذكورة (الرقمنة وأثرها على الرقابة) بين نتائج الاستجواب ونتائج التقدير الإحصائي .

ولتقدير هذه العلاقة تم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

الفرضية الصفرية: لا توجد معنوية إحصائية لأثر رقمنة النظام الجبائي على تفعيل الرقابة الجبائية

الفرضية البديلة: توجد معنوية إحصائية لأثر رقمنة النظام الجبائي على تفعيل الرقابة الجبائية

ويتوقف قبول الفرضية الصفرية من عدمها على نتائج اختبار T TEST للعينة الواحدة، والتي نبينها في الشكل التالي:

الجدول رقم (2-20): اختبار T TEST

القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.00	32	20.74	0.6	2.19	المحور السادس: علاقة رقمنة النظام الجبائي بالرقابة الجبائية

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية ورقلة

في هذا المحور تم طرح أسئلة تفيد بوجود قنوات رقمية تدعم الرقابة الجبائية تمثلت في اكتشاف التهرب الضريبي (العبارة 01)، تحليل البيانات بشكل أدق وفي أسرع وقت (العبارة 02)، اختيار الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية (العبارة 03)، تقليل الأخطاء البشرية في الرقابة الجبائية (العبارة 04)، تعزيز الشفافية داخل الإدارة الجبائية في العبارة الأخيرة .

استقصاء المستجوبين أكد عل موافقتهم للعبارات المذكورة من خلال معنوية قيمة اختبار T TEST، وهو ما يتناسب مع النتائج المبينة عن طريق تقدير النموذج الإحصائي.

هذا التوافق بين النتيجة الإحصائية والاستقصائية يعزز من فعالية رقمنة النظام الجبائي في تفعيل الرقابة الجبائية. كما أن إيمان العنصر البشري بهذه العلاقة وآماله في تقليص التجاوزات الجبائية من جهة أخرى يثمن من المجهودات المبذولة في سبيل رقمنة النظام الجبائي.

1-3 نتائج اختبار الفرضية الثالثة

نص الفرضية: توجد تحديات ذات دلالة إحصائية لرقمنة النظام الجبائي

بناء على نتائج الجدول (2-16) الذي يؤكد على تناسق انتشار بيانات الاستبيان التوزيع الطبيعي، سيتم اختبار الفرضيتين التاليتين من أجل التأكد من صحة الفرضية أعلاه

الفرضية الصفرية : لا توجد تحديات ذات دلالة إحصائية لرقمنة النظام الجبائي

الفرضية البديلة : توجد تحديات ذات دلالة إحصائية لرقمنة النظام الجبائي

الجدول رقم (2-21): اختبار T TEST

القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.00	32	27.37	0.5	2.4	المحور السابع : التحديات التي تواجه قطاع الرقمنة

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

في هذا المحور تم طرح أسئلة تقيس أبرز التحديات التي تواجه رقمنة النظام الجبائي، والمتمثلة في الصعوبات التقنية والتجهيزات البرمجية، حيث تناولت العبارات مدى وجود مشاكل تقنية أثناء استخدام الأنظمة الرقمية (العبارة 01)، وصعوبة معالجة الأخطاء التقنية والبرمجية (العبارة 02)، إضافة إلى نقص بعض التجهيزات والوسائل التقنية اللازمة لتطبيق الرقمنة (العبارة 03)، وتأثير هذه الصعوبات على فعالية العمل داخل الإدارة الجبائية (العبارة 04).

أظهرت نتائج اختبار T°TEST معنوية نتائج التقدير، وهو ما يؤكد على أن رقمنة النظام الجبائي تواجه عدة تحديات تقنية وبرمجية تؤثر على السير الحسن للعمل، خاصة في المراحل الأولى من تطبيق النظام الرقمي داخل الإدارة الجبائية. كما أن هذه الصعوبات التقنية تتطلب توفير تجهيزات حديثة وتحديث البرمجيات مع تكوين الموظفين من أجل ضمان نجاح عملية الرقمنة وتحقيق الفعالية المطلوبة في الرقابة الجبائية.

مناقشة النتائج:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى أن الرقمنة ساهمت وبشكل كبير في التحسين من أداء الرقابة الجبائية، هذه النتيجة كانت تتوافق مع نتيجة دراسة نوييرة، حيث حققت الإدارة الضريبة تطور كبير من خلال اعتمادها على الوسائل الرقمية الحديثة في زيادة أداء الرقابة الجبائية .

كما أنها كانت مخافة لدراسة قوادري عدم تماشي رقمنة النظام الضريبي مع الرقابة الجبائية من خلال عدم تعميم رقمنة النظام الضريبي على جميع الإدارات الضريبية وباقي القطاعات المالية .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل، تم التطرق إلى الدراسة الميدانية التي تهدف إلى تحليل أثر رقمنة النظام الجبائي على فعالية الرقابة الجبائية، حيث تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

وبعد جمع المعطيات، تم معالجتها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، من خلال الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود عالقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية، كما تم تسجيل أثر معنوي للرقمنة على تحسين فعالية الرقابة، وهو ما يؤكد صحة الفرضيات المطروحة.

كما بينت النتائج أن اعتماد الرقمنة يساهم في تقليل الأخطاء، تسريع إجراءات المعالجة، وتحسين مستوى الشفافية، في حين لم تسجل فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الديموغرافية، وهو ما يعكس تجانس آراء أفراد العينة حول موضوع الدراسة.

وفي المقابل، تم تسجيل بعض التحديات المرتبطة بالجوانب التقنية والتنظيمية، مما يستدعي تعزيز البنية التحتية الرقمية وتكثيف التكوين لضمان التطبيق الأمثل للرقمنة داخل الإدارة الجبائية .

خاتمة

لقد هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير رقمنة النظام الجبائي على فعالية الرقابة الجبائية؟

حيث تم قياس رقمنة النظام الجبائي على فعالية الرقابة الجبائية وذلك من خلال اختبار الفرضيات الثلاث المبينة، وللإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى جانبين، حيث تم في الجانب النظري التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة برقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية، مع إبراز العلاقة التكاملية بينهما، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبيان على عينة من موظفي مركز الضرائب بورقلة، وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS .

أولاً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها :

1- الفرضية الأولى : يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين رقمنة النظام الجبائي والرقابة الجبائية .

بناء على النتائج المبينة في الفصل التطبيقي فانه سيتم قبول الفرضية .

2- الفرضية الثانية : هناك تقارب في طبيعة العلاقة المذكورة بين نتائج الاستجواب ونتائج التقدير الإحصائي .

بناء على النتائج المبينة في الفصل التطبيقي سيتم قبول الفرضية .

تساهم الرقمنة في تحسين دقة المعلومات وتقليل الأخطاء وتسريع إجراءات الرقابة الجبائية .

3 - الفرضية الثالثة : توجد تحديات ذات دلالة إحصائية لرقمنة النظام الجبائي.

بناء على النتائج المبينة في الفصل الثاني سيتم قبول الفرضية .

-وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين رقمنة النظام الجبائي وفعالية الرقابة الجبائية .

-تساهم الرقمنة في تحسين دقة المعلومات وتقليل الأخطاء وتسريع إجراءات الرقابة الجبائية .

-تعزز الأنظمة الرقمية من مستوى الشفافية وتحد من التهرب الضريبي .

-رقمنة النظام الجبائي في ولاية ورقلة لا تزال في مرحلة حديثة، مما يتطلب وقتاً لتقييم نتائجها بشكل أدق .

ثانيا : التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية :

- 1- تعزيز البنية التحتية الرقمية داخل الإدارة الجبائية .
- 2- تكثيف التكوين لفائدة الموظفين في استخدام الأنظمة الرقمية .
- 3- العمل على تطوير وتحديث الأنظمة المعلوماتية بشكل مستمر .
- 4- استغلال البيانات الرقمية في تحسين فعالية الرقابة الجبائية مستقبلا .
- 5- مواكبة تجربة ولاية ورقلة خاصة أنها حديثة التطبيق، والعمل على تقييمها وتحسينها تدريجيا .

ثالثا : الآفاق المستقبلية

تفتح هذه الدراسة المجال أمام عدة آفاق مستقبلية، من أهمها :

- 1- دراسة أثر رقمنة النظام الجبائي على التحصيل الجبائي ومداخل الدولة .
 - 2- تحليل دور التقنيات الحديثة في تطوير الرقابة الجبائية .
 - 3- إجراء دراسات مقارنة بين مختلف الولايات في تطبيق الرقمنة .
 - 4- دراسة التحديات التقنية والأمنية المرتبطة بحماية البيانات الجبائية .
- وفي الأخير، يمكن القول أن رقمنة النظام الجبائي تمثل توجهها حديثا وضروريا لتحسين فعالية الرقابة الجبائية، خاصة مع تطور التكنولوجيا، إلا أن نجاحها يتطلب توفير الإمكانيات اللازمة والتكيف التدريجي مع هذا التحول .

قائمة المصادر

أولاً: المراجع العربية

1. أحمد وسان. (2017). متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
2. إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، و شيماء بنت حميد بن عبد الله العبوي. (2020). مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEC). أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب(دراسة وصفية)، 02(01)، الصفحات 63-90.
3. الفران، ص.، & عبد المنعم، ه. (2021). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
4. حسين كماش. (2024). مجلة دراسات جبائية. مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر-الكشف التلخيصي السنوي ERA"نموذجاً"، 02-12(23)، الصفحات 149-167.
5. خير الدين شرواطي. (2022). مجلة الأبحاث الإقتصادية. دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر -دراسة حالة لدى مديرية الضرائب البلدية، 17(01)، الصفحات 389-408.
6. سعيدة سليمان. (2023). مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارة. مساهمة التحول الرقمي للإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية-دراسة ميدانية لعينة من موظفي المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة، 07(02)، الصفحات 578-595.
7. سعيدة سليمان، و ملاك قارة. (2023). مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية. مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة-دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة، 16(01)، الصفحات 362-379.
8. شوقي مرداسي، و مروي بوراس. (2024). مجلة إضافات اقتصادية. إستراتيجية رقمنة الإدارة الجبائية كضرورة للإمتثال الضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي في الجزائر، 08(02)، الصفحات 155-166.

9. عصرنه وتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر. (06 02، 2025). تاريخ الاسترداد 01 01، 2026، من وزارة المالية الجزائرية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/2173-2025-02-06-14-34-12>
10. علاء حسين علوان، و محمد سلمان عبود. (2024). مجلة دراسات محاسبة ومالية. استخدام الرقمنة الضريبية في تحقيق الإصلاح الضريبي في العراق .
11. علي حميدوش، و حميد بوزيدة. (2020). المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي. اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية- "دروس وعبر"، 08(01)، الصفحات 41-60.
12. فاتح ميرود، و إبراهيم دوار. (2025). المجلة الجزائرية للمالية العامة. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتحسين الخدمات الجبائية في الجزائر، 15(02).
13. كمال قويدري، و عبد الله سفيان رمادلية. (2020). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر -عصرنه الإدارة الضريبية أنموذجا-، 14(03)، الصفحات 463-482.
14. محمد قوادري. (2022). مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، 06(02)، الصفحات 248-235.
15. مريم عمارة، سهيلة هاجر رماضنة، و نبيل قطاف. (2023). مجلة العلوم الإنسانية. واقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر، 23(01)، الصفحات 66-86.
16. نجلاء أحمد يس. (2013). الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية. العربي للنشر والتوزيع.
17. نور الدين حامد. (2016). أثر إصلاح النظام الضريبي. دار زهران للنشر والتوزيع.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Baisalbayeva, u. (2017). Digital Transformation of Tax Administration.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. عصرنه وتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر. (06 02، 2025). تاريخ الاسترداد 01 01، 2026، من وزارة المالية الجزائرية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/2173-2025-02-06-14-34-12>

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة
01	خالدي عصام		جامعة قاصدي مرباح ورقلة
02	بوقفة		جامعة قاصدي مرباح ورقلة
03	كويسي محمد		جامعة قاصدي مرباح ورقلة
04	بخالد محمد الصالح		محقق بمركز الضرائب ورقلة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

المستوى: ثانية ماستر

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

استبيان

إلى السادة والسيدات موظفي مركز الضرائب ورقلة:

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذه الاستمارة التي تدخل ضمن متطلبات إنجاز مذكرة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة تحت عنوان "رقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية" وأعلمكم أن الإجابات المقدمة من طرفكم ستحظى بالأهمية البالغة لدينا، وبالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

نشكركم جزيلا على مساهمتكم الجادة بالإجابة على العبارات المرفقة.

الطالبتين: مرابطي أماني، العربي سهام

ملاحظة: الرجاء وضع (X) في الخانة المناسبة.

المحور الأول : البيانات الديموغرافية والمهنية

جج

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

الفئة العمرية: أقل من 30 ☐ من 31 إلى 35 ☐ من 36 إلى 40 ☐ أكثر من 41 ☐

المستوى التعليمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ شهادة مهنية ☐

الخبرة: أقل من 5 ☐ من 6 إلى 10 ☐ من 11 إلى 20 ☐ أكثر من 20 ☐

المحور الثاني: رقمنة النظام الجبائي

البعد الأول: متطلبات قانونية

العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يساهم الإطار القانوني اللازم في دعم تطبيق الرقمنة في النظام الجبائي					
توفر التشريعات الخاصة بالمعاملات الالكترونية يعزز فعالية النظام الرقمي الجبائي					
تتوفر الإدارة الجبائية على قوانين تضمن حماية البيانات الرقمية للمكلفين بالضريبة					
يواكب الإطار القانوني الحالي التطورات الرقمية في					

					المجال الجبائي
					تضمن القوانين سرية وأمن المعلومات الجبائية من الاختراقات
					تدعم القوانين الجبائية استخدام التصريح والدفع الالكتروني
					يساهم وضوح القوانين الجبائية في تقليل النزاعات الجبائية ورفضها بشكل عادل
					يساهم تحديث القوانين في تحسين أداء النظام الجبائي

البعد الثاني : متطلبات تنظيمية وإدارية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبرة
					تساهم الأنظمة الالكترونية المتطورة في تسهيل العمل الإداري
					توفر الإدارة دورات و برامج تدريبية كافية للموظفين لاستخدام الوسائل الرقمية
					التصريح الالكتروني يقلل من الأخطاء المادية التي يقع فيها المكلف بالضريبة
					توفر الدليل التنظيمي الرقمي يساهم في تبسيط الإجراءات الجبائية

					توفر الدليل التنظيمي الرقمي يساهم في تبسيط الإجراءات الجبائية
--	--	--	--	--	---

البعد الثالث :متطلبات تقنية

العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تتوفر الإدارة الجبائية على بنية تحتية تقنية كافية لدعم الرقمنة الشاملة					
تتوفر الإدارات الجبائية على تجهيزات فعالة في كشف التهرب الضريبي					
تتوفر الإدارة الجبائية على مراكز بيانات متطورة قادرة على استيعاب الضغط العالي للبيانات أثناء فترات التصريح					
تتوفر الإدارة الجبائية على تقنيات تسمح بالتحليل السليم للبيانات الجبائية					
تتمثل فعالية الرقابة الالكترونية في قدرة النظام على التنبؤ بالاختراقات ومعالجتها					

المحور الثالث : فعالية الرقابة الجبائية

العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
--------	---------------	-------	-------	--------------	----------------------

					تعتمد الإدارة على أساليب حديثة في تنفيذ الرقابة الجبائية
					تتوفر الإدارات الجبائية على أدوات وإجراءات تقنية للرقابة الالكترونية
					تتميز إجراءات الرقابة الجبائية بالسرعة والدقة
					يتم إختيار الملفات الخاضعة للرقابة وفق معايير دقيقة
					توجد متابعة مستمرة لنتائج عمليات الرقابة الجبائية على ملفات المكلفين
					تساعد الرقابة الجبائية في تحسين الالتزام الضريبي
					تتوفر كفاءات مؤهلة لتنفيذ عمليات الرقابة الجبائية

المحور الرابع : دور الرقمنة في دعم الرقابة الجبائي

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تساعد الأنظمة الرقمية في إكتشاف حالات التهرب الضريبي					
تمكن الرقمنة من تحليل البيانات الجبائية بشكل أدق وفي أسرع وقت					

					تساهم قواعد البيانات الرقمية في إختيار الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية
					أدت الرقمنة إلى تقليل الأخطاء البشرية في الرقابة الجبائية تساهم الرقمنة في تعزيز الشفافية داخل الإدارة الجبائية

المحور الخامس : التحديات التي تواجه رقمنة النظام الجبائي

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
توجد صعوبات تقنية تعيق تطبيق الرقمنة					
ضعف التكوين يؤثر على الاستفادة من الأنظمة الرقمية					
تعاني الإدارة الجبائية من نقص في التجهيزات البرمجية والمعدات التقنية الحديثة اللازمة لعملية الرقمنة					
توجد مخاطر تتعلق بأمن المعلومات					

ما هي اقتراحاتكم لتعزيز دور الرقمنة في تحسين الرقابة الجبائية ؟

.....

نتائج ألفا كرونباخ للاستبيان

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	27	81,8
Exclue ^a	6	18,2
Total	33	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,927	34

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,806	6

نتائج الاتساق الداخلي للاستبيان

نتائج اختبار توزيع عينة الدراسة

الجنس 1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	11	33,3	34,4	34,4
	أنثى	21	63,6	65,6	100,0
	Total	32	97,0	100,0	
Manquant	Système	1	3,0		
Total		33	100,0		

الفئة 2 العمرية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	30 اقل من	3	9,1	9,4	9,4
	35 الى 31 من	5	15,2	15,6	25,0
	40 الى 36 من	9	27,3	28,1	53,1
	41 اكثر من	15	45,5	46,9	100,0
	Total	32	97,0	100,0	
Manquant	Système	1	3,0		
Total		33	100,0		

المستوى 3 التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	9	27,3	31,0	31,0
	ماستر	13	39,4	44,8	75,9
	دكتوراه	1	3,0	3,4	79,3
	شهادة مهنية	6	18,2	20,7	100,0
	Total	29	87,9	100,0	
Manquant	Système	4	12,1		
Total		33	100,0		

الخبرة 4

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide 5 اقل من	5	15,2	15,2	15,2
10 الى 6 من	5	15,2	15,2	30,3
20 الى 11 من	15	45,5	45,5	75,8
20 اكثر من	8	24,2	24,2	100,0
Total	33	100,0	100,0	

المنصب 5 الوظيفي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide رئيس مصلحة	11	33,3	33,3	33,3
مفتش رئيسي	8	24,2	24,2	57,6
عون	7	21,2	21,2	78,8
اخرى	7	21,2	21,2	100,0
Total	33	100,0	100,0	

نتائج الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة

Statistiques

	يساهم تحديثا لقوانين وتحسينها	يساهم موضوعا لقوانين	تدعم القوانين الجارية	تضمن القوانين	يؤكد الإطار القانوني	تتوفر الإدارة الجبائية	توفر التشريعات الخاصة	يساهم لإطار القانون
	بشكل متساو	بشكل متساو	بشكل متساو	بشكل متساو	بشكل متساو	بشكل متساو	بشكل متساو	بشكل متساو
Valid	33	33	33	32	33	33	32	32
Invalid	0	0	0	1	0	0	1	1

Mo ye nn e Ec art typ e	2,06	2,00	1,94	2,33	2,09	2,06	2,24	1,91
	,801	,803	,609	,890	,777	,827	,936	,522

Statistiques

	يوجد الر يطالين بيبينقا عدة يانا تا الضرا ثوقوا عدي يانا تا الهيئات الأخرى	توفر الدليل ا لتتظيمي ا لرقمي يساهم في تبسيط الإجراءا تا لجبا ئية	التصريح ا لالكترو نيي ق المذ الأخطاء المادية التتيق عفي ه المكلفيا الضريبة	توفر الإدارة ق دور ا تو برا م جند ر بي ية كافي ة للموظفين لا ستخداما لوسا ئل ا لرقمية	تساهما لأظمة ا لالكترو ني ة ا لمتطور ة في تسهيل ا لعمل الإداري
N	33	33	33	33	33
Valide					
Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne	2,85	2,00	2,18	2,73	1,67
Ecart type	,939	,500	,683	1,206	,479

Statistiques

	تتمثل فعالية الرقابة ا لال كتر ونية في قدر ة النظام عل ا لتتبع و بالاخترا ق ا تو معالجتها	تتوفر الإدارة الجبا ئية عل ت قن يا ت تتسم حيا ل التحليل ا لسليم لبيانا تا الجبا ئية	تتوفر الإدارة الجبا ئية عل ت راكز بيانا ت متطور ة ق ا درة عل اس تي عا بالضغط ا لعاليل بيانا تا ا ثناء فتر ا لتصريح	تتوفر الإدارة الجبا ئية عل ت تجهيز ا تفعال ة في كشفا ل تهر ب الضريبي	تتوفر الإدارة الجبا ئية عل ت نية تحتية تقني ة كافي ة ل عمل رقمنة الشاملة
N	32	32	32	33	33
Valide					
Manquant	1	1	1	0	0
Moyenne	2,81	2,81	3,00	2,70	2,82
Ecart type	,931	,965	1,016	,770	,983

Statistiques

	تتوفر كفاء ا تمؤ ه ا لتتفيذ عمليات ا لرقا بة الجبا ئية	تساعد الرقابة الجبا ئية في تحسينا ل ا لتزام الضريبي	توجد متابعة مستمر ة لنتا ئج عمليات ا لرقابة الجبا ئية عل ت ملفا تا المكلفين	يتم اختيار الملفا تا ل اضعا ل لرقابة و ق قم عا يير دقيق ة	تتميز إجراءا تا ل قابة الجبا ئية بالمد ر عتو الدقة	تتوفر الإدارة الجبا ئية عل ا دوا تو إجراءا ت تقني ة ل لرقابة الالكترو نية	تعتمد الإدارة عل ا س ا لي ب ح دية في تنفيذ الرقا بة الجبا ئية
N	33	33	33	33	33	32	33
Valide							
Manquant	0	0	0	0	0	1	0
Moyenne	2,39	2,06	2,30	2,24	2,52	2,69	2,61

Ecart type	,966	,896	,870	,751	,728	,348	,827
------------	------	------	------	------	------	------	------

Statistiques

		تساعدا الأنظمة الرقمية في كتشاف حالات التهديد بالضرر	تمكين الرقمنة من تحليل البيانات الجائبة بشكل أدق في أسر	تساهم قواع البيانات الرقمية في اختيار الملفات الخاصة للمراقبة الجائبة	أدت الرقمنة إلى تقليل أخطاء البشرية في مراقبة الجائبة	تساهم الرقمنة في تعزيز شفافية وإدارة الجائبة
N	Valide	32	33	33	33	33
	Manquant	1	0	0	0	0
Moyenne		2,16	2,03	2,15	2,24	2,24
Ecart type		,677	,637	,667	,561	,561

Statistiques

		توجد صعوبات تقنية تعيق بيانات الرقمنة	ضعف التكوين يؤثر على تفادي الأنظمة الرقمية	تعاين الإدارة الجائبة من صفائح التجهيز التي لم تجدد المعدات التقنية الحديثة الزمن لعملية الرقمنة	توجد مخاطر تتعلق بآمن البيانات
N	Valide	33	33	33	33
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		2,09	1,73	2,24	2,73
Ecart type		,723	,517	,902	1,008

نتائج اختبار الفرضيات

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
axis4	2,3983	,58658	33
axis1	2,0785	,48975	33
axis2	2,2848	,54090	33
axis3	2,8394	,81545	33

Corrélations

		axis4	axis1	axis2	axis3
Corrélation de Pearson	axis4	1,000	,625	,774	,753
	axis1	,625	1,000	,483	,235
	axis2	,774	,483	1,000	,729
	axis3	,753	,235	,729	1,000
Sig. (unilatéral)	axis4	.	,000	,000	,000
	axis1	,000	.	,002	,094
	axis2	,000	,002	.	,000
	axis3	,000	,094	,000	.
N	axis4	33	33	33	33
	axis1	33	33	33	33
	axis2	33	33	33	33
	axis3	33	33	33	33

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques			
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	
1	,892 ^a	,796	,775	,27853	,796	37,643	3	

a. Prédicteurs : (Constante), axis3, axis1, axis2

b. Variable dépendante : axis4

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	8,761	3	2,920	37,643	,000 ^b
Résidus	2,250	29	,078		
Total	11,011	32			

a. Variable dépendante : axis4

b. Prédicteurs : (Constante), axis3, axis1, axis2

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
	B	Ecart standard				Bêta	Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance
1 (Constante)	- ,161	,253		-,639	,528					
axis1	,485	,117	,405	4,141	,000	,625	,610	,348	,738	1,355
axis2	,229	,150	,211	1,521	,139	,774	,272	,128	,366	2,733
axis3	,363	,090	,504	4,032	,000	,753	,599	,338	,451	2,219

a. Variable dépendante : axis4

Diagnostics de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance			
				(Constante)	axis1	axis2	axis3
1	1	3,909	1,000	,00	,00	,00	,00
	2	,053	8,620	,07	,26	,02	,31
	3	,026	12,312	,92	,41	,05	,00
	4	,013	17,534	,01	,33	,93	,69

a. Variable dépendante : axis4

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	1,2772	3,3350	2,3983	,52323	33
Résidu	-,74872	,69111	,00000	,26515	33
Valeur prédite standardisée	-2,143	1,790	,000	1,000	33
Prévision standardisé	-2,688	2,481	,000	,952	33

a. Variable dépendante : axis4

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
axiis6	33	2.1970	.60840	.10591

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
axiis7	27.379	32	.000	2.40090	2.2223	2.5795

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
axiis7	33	2.4009	.50374	.08769

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
axiis6	20.744	32	.000	2.19697	1.9812	2.4127

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية	
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
3	المطلب الأول: رقمنة النظام الجبائي في الجزائري
3	1- تعريف رقمنة النظام الجبائي
4	1-1 خطوات رقمنة النظام الجبائي
6	1-1-1- المستندات المعتمد عليها في الضرائب الالكترونية

7	1-2 مكاسب رقمنة النظام الجبائي
9	2 متطلبات تطبيق رقمنة النظام الجبائي
11	4 - رقمنة النظام الجبائي في الجزائر
16	المطلب الثاني: الرقابة الجبائية
17	1- تعريف الرقابة الجبائية
17	2 - أشكال الرقابة الجبائية
18	3 - واقع الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي في الجزائر
21	المطلب الثالث: اثرقمنة النظام الضريبي في تفعيل الرقابة الجبائية
21	1- علاقة رقمنة النظام الضريبي بالرقابة الجبائية
23	2 دور تطبيق رقمنة النظام الضريبي على الرقابة الجبائية
25	3 - أثار تعميم الرقمنة في القطاعات المالية
27	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
27	المطلب الأول: الدراسات السابقة
31	المطلب الثاني: قراءة الدراسات السابقة
37	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لرقمنة النظام الجبائي ودوره في تعزيز الرقابة الجبائية مركز الضرائب لولاية	

ورقة	
39	تمهيد الفصل الثاني
40	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
40	المطلب الأول : طريقة وأدوات الدراسة
40	1 - تقديم أداة الدراسة
42	2 اختبار كفاءة الاستبيان
44	المطلب الثاني: وصف مجتمع وعينة الدراسة
44	1- تعريف مركز الضرائب CDI
46	2- وصف عينة الدراسة
46	3- خصائص عينة الدراسة
52	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج
52	المطلب الأول: التحليل الإحصائي المتغيرات الدراسة
52	1- نتائج تحليل البعد الأول المتطلبات القانونية
53	2 نتائج تحليل البعد الثاني المتطلبات التنظيمية والإدارية
54	3- نتائج تحليل البعد الثالث المتطلبات التقنية
55	4- نتائج تحليل المحور الثاني: فعالية الرقابة الجبائية

56	5- نتائج تحليل المحور الثالث : دور رقمنة النظام الجبائي في دعم الرقابة الجبائية
57	6- نتائج تحليل المحور الرابع: التحديات التي تواجه رقمنة النظام الجبائي
58	المطلب الثاني : اختبار فرضيات الدراسة
58	1- اختبار فرضيات الدراسة
64	خلاصة الفصل الثاني
66	الخاتمة
69	قائمة المصادر والمراجع
71	الملاحق
88	الفهرس